الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵉⴱⵣⵉⵔⵜ -
جامعة البويرة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
Faculté des Sciences sociales et Humaines

العنوان:

نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

تخصص: فلسفة عامة

إعداد الطالبة:

حنيفة قارة

إشراف الدكتورة:

حدة بعنون

السنة الجامعية

2019-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين وصل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... أما بعد:

أشكر الله العلي العظيم الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل

﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ سورة يوسف آية 76 صدق الله العظيم

تتناثر الكلمات حبرا و حبا.... على صفائح الأوراق لكل من علمني .... ومن أزال غيمة جهل مررت بها برياح العلم الطيبة .... ولكل من أعاد رسم ملامحي وتصحيح عثراتي....

أبعث تحية شكر واحترام إلى الدكتورة المشرفة " بعنون حدة" التي ساعدتني على إنجاز بحثي.

كما نشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد وأشكر كل أساتذة قسم الفلسفة بجامعة البويرة.

إهـــــداء

أهدي عملي إلى من تجرعا الكأس فارغا ليسقياني قطرة حب .....

إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهدان لي طريق العلم.....

" أمي و أبي "

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق و يساندوني لإرضائي و العيش في هناء

"إخوتي و أسرتي جميعا"

أهدي عملي هذا لكم أحبتي و إلى من كان لي عونا وسندا

(منال ، خولة ، ابتسام و أحلام)

إلى أساتذتي الكرام وإلى زملائي وزميلاتي .

المقدمة

يُعدّ جون رولز John Rawlz(1921-2002) أحد أبرز الفلاسفة السياسيين والأخلاقيين في العصر المعاصر، الذين فتحوا نقاشًا واسعًا في الولايات المتحدّة الأمريكية بين الليبرالية اليسارية المناهضة للفوارق الاجتماعية والنيوليبرالية المناهضة للعدالة التوزيعية باعتبارها خطرًا على الحريات الفردية، كما يُنظّر جون رولز للعدالة الاجتماعية والليبرالية السياسية من منطلق إعادة إحياء طرح جديد لنظرية العقد الاجتماعي، لكونها أعطت مفهوما مقبولا للحرية والمساواة بين البشر. وهذا هو المفهوم الذي انطلق منه رولز في بناء نظريته في العدالة، كما امتزجت فلسفته بالتأصيل الكانطي المثالي القائم على أسس أخلاقية واجبية.

تُعتبر نظرية العدالة عند رولز من أوائل النظريات التي أعادت الأخلاق إلى الحقل الفلسفي بعد النقد النتشوي للتصوّرات الأخلاقية وإقصائها من دائرة الحقل الفلسفي في ظلّ سيطرت فيه الأفكار الأنجلوساكسونية والثقافة النفعية وانتشار الاستحواذية الفردانية التي تقوم على فكرة التضحية بالأقلية لصالح رفاهية الأغلبية. ومنه نتساءل عن أهمية المشروع الفلسفي الذي طرحه رولز كبديل للاتجاه النفعي ففيما **يتمثّل هذا المشروع الذي طرحه لمعالجة إشكالية بناء مجتمع ديمقراطي من الأساس ؟ وهل يمكن لمشروعه أن يجد حلا لتجاوز الأزمات والانحرافات والقهر الذي تعيشه كل دول العالم في العصر المعاصر ؟ وإلى أي حد يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية عند جون رولز في ظلّ سيطرة الأحادية القطبية ؟**

تكمن أهمية رولز كونه مفكر وناقد وفيلسوف في أنّه صاغ نظرية في العدالة حاول من خلالها خلق توازنات جديدة من الحرية والمساواة، تقوم على قواعد أخلاقية للعدالة كإنصاف هدفها معالجة الانحرافات التي آلت إليها الليبرالية السياسية، تلك هي الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع العدالة كإنصاف عند جون رولز الذي حاول أن يؤسس لمجتمع ديمقراطي تُحترم فيه الحريات الأساسية للأفراد وتسود فيه المساواة والاستقرار وتحقيق العدالة

الاجتماعية التي تعيد الاعتبار لكرامة الإنسان والمجتمعات في ظّل انتشار حب التملك والكسب المادي اللامحدود، الذي يزرع الأنانية والصراع ويؤدي إلى اختلال توازن النظام الاجتماعي، كما نهدف من خلال هذه النظرية الرولزية لإيجاد الحلول التي من شأنها أن تساعد المجتمعات الحديثة والمعاصرة عن تجاوز هذه الأزمة الناتجة عن انفصال النظرية عن التطبيق أو الممارسة .

ولتحليل هذه الاشكالية اعتمدنا على منهجين: المنهج التحليلي المقارن من خلال دراستنا للحالة الطبيعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي ومقارنتها مع الوضع الأصلي عند جون رولز والمنهج التحليلي النقدي الذي يتوافق وطبيعة الموضوع المتناول.

ولقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول متساوية مرفقة بمقدمة طرحنا فيها الاشكالية التي نودّ تحليلها وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها.

فالفصل الأول جاء بعنوان **المرتكزات الفكرية والفلسفية لنظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز** وعرضنا فيه الوضعية الأصلية وعلاقتها بمفهوم الحالة الطبيعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي. والذين تمركزت فكرتهم على أساس الحرية والمساواة التي جسّدها رولز في بناء مبادئ نظرية العدالة كإنصاف باعتبارهما من الحقوق الطبيعية للإنسان التي تعبّر عن ماهيته ككائن أخلاقي عاقل، ينبغي أن يتمتع بالحق في الحرية والمساواة .كما تعرضنا للتأصيل الكانطي الذي كان له الأثر الكبير في نظرية رولز التي صاغها على فكرة الواجب من أجل الواجب والمعاملة بالمثل، واتخذها لانتقاد الاتجاه النفعي الذي أدى إلى انتشار وتفشي الأنانية والظلم واللامساواة وكان السبب فيما آلت اليه البشرية من انحرافات وانتهاكات للحقوق ولإنسانية الانسان وهذا ما تناولناه في الجزء الأخير من هذا الفصل .

أمّا **الفصل الثاني** فكان عنوانه: **العدالة كإنصاف عند جون رولز** وأهم ما تناولنا فيه مفهوم العدالة التي تعتبر الفضيلة الأولى والأساسية التي تبنى عليها المؤسسات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية وأهم المبادئ التي صاغها رولز كأساس لمجتمع ديمقراطي يركز على دعم الحريات الأساسية المتساوية للجميع والتوزيع العادل للخيرات المادية للفئة الأقل حرمانا وتحقيق تكافئ الفرص للجميع، حيث صاغ هذه المبادئ وفق مصطلح الوضع الأصلي وحجاب الجهل أين يجهل الأطراف ثقافتهم والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها من أجل ضمان الحيطة لتحقيق عدالة اجتماعية بعيدة عن نزعتهم الأنانية. كما تطرقنا إلى أنواع العدالة وعلاقتها بالعدالة التوزيعية باعتبار هذه الأخيرة من الأفكار الجوهرية التي تناولها رولز في مشروعه الفلسفي الذي يهدف لتحقيق العدل التوزيعي الذي يراعي مصلحة الشرائح الأكثر عوزا في المجتمع. كما تعرضنا للعدالة كإنصاف باعتبارها مفهومًا سياسيًا ليبراليًا يقوم على تحقيق الاستقرار في المجتمع الديمقراطي والليبرالي وفقا لاحترام مبادئ العدالة. وفي الأخير تعرضنا للمقاربة بين الليبرالية السياسية والليبرالية الشمولية.

أمّا **الفصل الثالث** فجاء عنوانه: **نقد نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز** وتطرقنا فيه للنقد الذي أورده اليمين الليبرالي ممثلا بـ ***نوزاييك*** Robert Nozick (1938-2002)الذي ركز نقده على العدالة التوزيعية واعتبرها غير عادلة بحكم أنّها تنتهك الحرية الطبيعية التي تنص على حب التملك، كما تعرضنا للنقد الذي قدمه اليسار الاشتراكي ممثلا بـ ***أنطونيو نغري*** *Antonio Negri* (1933)الذي انصب انتقاده على مفهوم الوضع الأصلي الذي يتسم بالغموض. وتناولنا نقد ***هابر ماس*** *Yurgen Habermas* الشامل للفكر الرولزي والبديل الذي قدمه ويجسد في الفعل التواصلي القائم على أخلاقيات المناقشة والحوار.

وخلال بحثنا هذا واجهتنا مجموعة من الصعوبات أهمها: نقص التكوين في اللغة الانجليزية ممّا جعلنا نعتمد على الترجمات التي لا توصل فكرة الفيلسوف بدقّة فالمعنى قد يختل عند الترجمة من اللغة الأصلية إلى اللغة المترجمة. أمّا الخاتمة فقد خصصناها لذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، حيث يمكن القول أنّ رولز قد استطاع

أن يقدم حلا من خلال نظريته في العدالة كإنصاف وذلك من خلال خلق توازنات جديدة من الحرية والمساواة قائمة على أسس أخلاقية تقتضي المعاملة بالمثل لإخراج هذه المجتمعات الديمقراطية من واقع اللاعدل والقهر.

الفصل الأول :

المرتكزات الفكرية – الفلسفية لنظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز

المبحث الأول : الوضعية الأصلية وعلاقتها بفكرة الحالة الطبيعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي .

1- نقد الحالة الطبيعية عند توماس هوبز
2- نقد الحالة الطبيعية عند جون لوك
3- نقد الحالة الطبيعية عند جون جاك روسو

المبحث الثاني:نقد فكرة الواجب والحرية عند كانط

1. الحرية
2. الواجب من أجل الواجب

المبحث الثالث:نقد رولز للاتجاه النفعي

المبحث الأوّل: الوضعية الأصلية وعلاقتها بمفهوم الحالة الطبيعية في العقد الاجتماعي

إنّ جون رولز لم يبني نظريته من العدم بل انطلق من مرتكزات وخلفيات فكرية وفلسفية سابقة كانت لها صدى و أثر على فكره وفلسفته من الناحية الفكرية نجد الثقافات السياسية والأخلاقية الموجودة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما نجد التأثير الكبير للأنظمة الديمقراطية والدول المنفعلة بها. [1] أمّا من الناحية الفلسفية فنجد تأثره بفلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبزTomas Hobbes(1588-1679)، جون لوك John loK (1632-1704)، جون جاك روسو Jean Jaques rosseau، وايمانويل كانط Immanuel kant(1724_1804) الذين كانوا من الفلاسفة الغربيين الأوائل الذين اهتموا بقضية العقد الاجتماعي التي صيغت خلال القرن السابع عشر والثامن عشر. ويؤكد على ذلك من خلال قوله :« **ما حاولت القيام به هو تعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد التقليدية كما عرضها لوك و روسو وكانط ...فالأفكار الرئيسية كلاسيكية ومعروفة** » [2]

إضافة إلى تجسيده العديد من أفكار كانط في بناء مشروع نظريته في العدالة التي صاغها كبديل للمذهب النفعي وسنعرض في هذا الفصل أهم هذه المرتكزات الفكرية والفلسفية التي تمثل نقطة انطلاق.

[1] -جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة، تر: د. حيدر حاج إسماعيل مراجعة ربيع شلهوب (ط1، بيروت:المنظمة العربية للترجمة 2009)، ص 16

[2] - المصدر نفسه، ص 20

1. نقد الحالة الطبيعية عند توماس هوبز:

يعد هوبز أوّل من تطرّق لصياغة فكرة الحالة الطبيعية في العقد الاجتماعي باعتباره « **منهج و طريقة تفكير من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي السياسي**»[1] وقد كانت له تأثيرات واضحة على الفلاسفة الذين أتوا من بعده (لوك و روسو) وتبنّوا نفس أساسيات هذا العقد بالرغم من اختلافهم في مضمونه إلا أنّهم انطلقوا من نفس المنطلق وكانت لرولز البعض منها ، وسوف نقوم بعرض بعض أراء هوبز في كتابه «**الليفياثان** LEVIATHAN » وتبيان مدى أثرها على أفكار جون رولز .

نجد هوبز يؤكد أنّ الفرد في الحالة الطبيعية يكون حرًا و متساويًا مع باقي البشر ويؤكد على ذلك من خلال قوله :«**الحق بمقتضى الطبيعة هو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوته وفق ما يشاء هو نفسه من أجل الحفاظ على حياته.** »[2] كما يرى أيضا «**أنّ الطبيعة جعلت البشر متساوون في ملكات الجسد والفكر ...**»[3]

معنى هذا أنّ هوبز يقرّ بالحرية الطبيعية للإنسان والمساواة التامة في القدرات الفكرية والفيزيولوجية التي يتمتع بها كل شخص بحكم طبيعته. ويأخذ رولز نفس فكرة الحرية والمساواة التي أقرّ بها هوبز ويجسّدها في مبدأه الأوّل من مبادئ نظرية العدالة الذي يأخذ الأولوية على المبادئ الأخرى.[4]غير أنّه يختلف معه في مفهوم الانسان الطبيعي الذي اقتصر وصفه على

---

[1] -**محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (ط1، بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 86

[2] - **توماس هوبز**، الليفياثان، تر:ديانا حبيب حرب وبشرى صعب مراجعة وتقديم: رضوان السيد (ط1، أبو ظبي، دار الفارابي، 2011)، ص138

[3] - المصدر نفسه، ص 131

[4] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 148

الجانب الحسي الغريزي دون مراعاة الجانب العقلي والأخلاقي وطبيعة الارادة الخيرة في الانسان.

نجد هوبز يحدّ من حرية الإرادة ويرى أنّه لا مجال للحديث عن الحرية الانسانية في إبرام هذا العقد لأنّ غريزة حفظ البقاء هي التي أدّت به إلى التنازل للحاكم ويؤكد هذا من خلال قوله «**لا مجال للحديث عن حرية الإرادة ما دامت الدوافع الانسانية والحيوانية مدمرة فإنّ الضرورات هي التي صنعت العقد وليس الحرية** »[1].

كما أنّ المساواة في هذه الحالة لا تدوم طويلا بحكم الطبيعة الأنانية للإنسان فمن أجل غاية الحفاظ على بقاءه يدمر الشخص الآخر فما يهمه هو تحقيق مصلحته والقتال من أجل الحفاظ على حياته فيعيش في هذا الوضع حرب الجميع على الجميع . و في هذه الحالة يعيش الإنسان دائما في قلق و خوف فهو مهددًا باستمرار للمواجهة المميتة من طرف الآخر ومن هنا استوجب البحث عن الأمن والاستقرار.

من هذا المنطلق يؤكد هوبز على ضرورة إبرام اتفاقية يتنازل الناس فيها عن حقوقهم للحاكم وصاحب السيادة وذلك من أجل الخوف المتبادل بينهم وليس رغبة في أجل التعاون. [2]

هذا يتناقض مع ما ذهب إليه رولز في نظريته « **فالمجتمع عنده هو مشروع تعاوني يهدف لتحقيق المنفعة المتبادلة فهناك تماثل في المصالح بما أنّ الشراكة الاجتماعية تجعل الحياة أفضل للجميع مقارنة بأي شخص يعيش بمعزل عن اللآخرين بواسطة جهوده الذاتية** >>[3] .

---

[1] -**توماس هوبز**، الليفياثان، ص 13

[2] -المرجع نفسه، ص 13

[3] -**جون رولز**، نظرية في العدالة، تر:ليلى الطويل(د.ط، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016)، ص 31، 32

من هذا المعنى يتبين لنا أنّ رولز يذهب عكس ما ذهب إليه هوبز، حيث يهدف من خلال نظريته إلى بناء حياة اجتماعية تعاونية، تقوم على المساواة في الحريات الأساسية وفق الإرادة الخيرة التي تتميز بها الطبيعة الانسانية .[1]

نستنتج أنّ فكر هوبز لم يكن له الموقع الهام في نظرية رولز بسبب ارتباطها بالجانب الحسي الغريزي، إذ نجده قد ارتأى للعودة إلى كل من لوك، روسو وكانط التي احتلت أفكارهم موقع هام في بناء مشروعه لنظرية العدالة .

2 _ نقد الحالة الطبيعية عند جون لوك :

يعد جون لوك من أهم مؤسسي الفكر الليبرالي إلى جانب إسهاماته في فلسفة العقد الاجتماعي على غرار توماس هوبز، إذ نجده يؤكّد على دور الحرية والمساواة في الحالة الطبيعية باعتبارهما من الحقوق الطبيعية للإنسان وفي هذا الصدد نجده يقول <<**إنّ الإنسان يتمتع بالحرية المطلقة في تسيير أعماله والتصرف في ممتلكاته حسب ما يراه موافقًا له في نطاق قانون الطبيعة ومن دون مطالبتهم بالتخلي عن شيء أو الاعتماد على إرادة أي شخص آخر** >> [(2)]

من هذا المنطلق فالإنسان في الحالة الطبيعية يتمتع بحرية التصرف في أعماله وممتلكاته حسب ما يراه هو مناسب وذلك بدون تدخل أي طرف أو شخص آخر في شؤونه الخاصة

---

[1]– **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 32

[2] -**جون لوك**، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، تر: محمود شوقي الكيال(د.ط،الدار القومية للطباعة والنشر، مطابع الاعلانات الشرقية، د.ت)،ص 13

نرى أنّ فكرة الوضع الأصلي التي تحدّث عنها رولز أشبه بالحالة الطبيعية لدى فلاسفة العقد الاجتماعي و هذا واضح من خلال قوله أنّ : «**الوضع الأصلي للمساواة يقابل دولة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي التقليدية.** » [1]

إضافة إلى ذلك نجد أنّ لوك يقر بدور الحرية الفردية وينادي بها في تأسيس الليبرالية باعتبارها تعد من الأسس الرئيسية والمهمة في الفكر الليبرالي والديمقراطي ويؤكد على ذلك من خلال قوله:«**إنّ الإنسان في الحالة الطبيعية يكون بكامل حريته إذ نجده يتصرف في ممتلكاته كما يشاء ويكون متساوي مع أفراد المجتمع.**»[2] ويواصل لوك في نفس هذه الفكرة بحيث يحرص أن تكون الحرية في الملكية هي جوهر العقد الاجتماعي السياسي والحرية عموما وفي هذا نجده يقول: «**يستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره ما لم يسند إليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة من يسطو عليها ....فليس من مجتمع سياسي إلا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعي للجماعة [في الحفاظ على الملكية الفردية] تنازلا تاما شرط أن يحال بينه وبين اللجوء إلى القانون الذي تقره الجماعة** >> [3]

من خلال هذا القول يتضح لنا أنّ لوك يرى بأنّ الحرية هي شرط أساسي في التعاقد الاجتماعي السياسي بحيث نجد أنّ الفرد يتنازل عن هذا الحق الطبيعي لصالح الجماعة لكن شرط أن تحافظ على ملكيته في ظل قانون وقضاء عادل .

نلاحظ أنّ رولز استلهم فكرة الحرية المطلقة من "لوك" وجسّدها في بنائه لنظرية العدالة وذلك من خلال مبادئها والتي نجد انّ المبدأ الأول الذي وضعه للعدالة يتمثّل في الحرية

[1] - **جون رولز**،نظرية في العدالة، ص 39

[2] - **جون لوك**، الحكومة المدنية، ص 83

[3] -**نقلا عن محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص 91

الأساسية وبهذا الصدد نجده يقول: «...**لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسمية متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته**».[1] ويعني رولز بالحريات الأساسية المتساوية هنا كحرية التفكير وحرية الضمير والحريات السياسية (كالحق في التصويت والمشاركة السياسة والحق في إنشاء الجمعيات ومن هذا المبدأ نرى أنّ رولز يقضي على الأنانية وسيطرة الطبقات البرجوازية على الطبقات الأخرى فالكل سواسية في هذا الوضع الأصلي.

وكذلك فكرة المساواة هي الأخرى نجدها لا تخلو من كتابات رولز التي استلهمها من "جون لوك فهذا الأخير يؤكد على دور المساواة في كتابه «***الحكومة المدنية***» من خلال قوله «**المساواة أمام السلطة وأمام القضاء دون أن ينعم أحد بأكثر مما ينعم به غيره، فمن الواضح أنّ المخلوقات في المرتبة و النوع متساوية في فرصها أمام الطبيعة ولابد أن تتساوى فيما بينها دون تبعية أو خضوع، إلاّ إذا تدخلت القوة الإلهية بأن يكون أحدا أعلى من الآخر بحق التمتع بالحياة والسيادة والسلطان.**»[2]. ومن هذا المنطق نرى بأنّ جميع الناس سواسية أمام الطبيعة فلا أحد يتمتع بفرصة أكثر من الآخر إلاّ إذا تدخلت القوة الإلهية في ذلك.

وفكرة المساواة هذه نجدها مجسدة في نظريّة العدالة لرولز في مبدئه الثاني من مبادئ العدالة ويظهر من خلال كتاب العدالة كإنصاف والذي جاء فيه أنّ «المقادير الاجتماعية والاقتصادية غير المتساوية يجب أن تُنظم بشكل تكون متوقعة على نحو معقول لتكون لمصلحة كل واحد في المجتمع متصلة بمراكز و وظائف مفتوحة للجميع.» [3]

---

[1]- **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 148

[2]- **جون لوك**، الحكومة المدنية، ص 13،14

[3] -**جون رولز**، المصدر نفسه، ص 39

إذن نستنتج أنّه من أهم الأفكار التي استقاها رولز من لوك هما فكرتا الحرية والمساواة اللتان كان لهما الدور الأساسي في بناء نظرية العدالة.

كما نجد "رولز " يؤكد على أنّ الوضع الأصلي هو إنشاء عقلي وتجربة فكرية كما افترضها ذلك فلاسفة العقد الاجتماعي عند كل من هوبز، لوك وروسو وليس حدث تاريخي. بالرغم من أهمية لوك وتأثيراته بسبب إرسائه لمبادئ الليبرالية الأساسية التي تتمثل في الحرية الفكرية والاعتقادية (كحرية الضمير ومع تأكيده للحرية بصفتها حقًا طبيعيًا غير قابل للانتزاع إضافة إلى الحق في الملكية الفردية.) [1]

3- نقد الحالة الطبيعية عند جون جاك روسو :

يعد "روسو" من أهم منظري العقد الاجتماعي بعد "توماس هوبز" و "جون لوك " فلأفكاره أثر كبير في تاريخ الفكر المعاصر، ابتداءً بالثورة الفرنسية* وانتهاء بالتأسيس لقضية الشعب من حيث هو مناط حصري لشرعية أيّ سلطة ولثقافة المواطنة والحرية والمساواة ولقد ارتأى "رولز" العودة إلى فكرة الحالة الطبيعية كما أقرّها "روسو" فقد كان الفرد يتمتّع بحريته، كما توفرت المساواة بين الجميع، في القدرة على التفكير العقلاني واحترام الذات وهذا قبل أن يعرف

---

[1] -**محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص 94

* **الثورة الفرنسية**Révolution française:هي فترة مؤثرة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في فرنسا عرفت عدة مراحل استمرت من 1989حتى 1799، وكانت لها تأثيرات عميقة على أوروبا والعالم الغربي عموما، انتهت بسيطرة البرجوازية خلال التحالف مع نابليون وانتهت بتصدير الأزمة من خلال الاستعمار بالتوسع اللاحق للامبراطورية الفرنسية، أسقطت الملكية وأسست الجمهورية واستوحت أفكارًا ليبرالية وراديكالية غيرت بشكل عميق مسار التاريخ الحديث وأطلقت الانحدار العالمي للملكيات المطلق واستبدالها بالجمهوريات. كما يعتبر المؤرخون على نطاق واسع الثورة الفرنسية واحدة من أهم الأحداث في تاريخ البشرية.(انظر وكيبيديا https://ar.m.wikipedia.org/wiki)

الناس مواهبهم وقدراتهم ومركزهم الاجتماعي. فالحالة الطبيعية هي وضع أفراد عقلانيين متساويين قادريين على الإتحاد في مجتمع متعاون.[1] ونجد أنّ "رولز" قد انطلق من هذه الفكرة لتأسيس مبادئ العدالة من خلال الوضع الأصلي.

إضافة إلى أننا نجد أنّ الحرية والمساواة تعدان من أهم الأفكار التي بلورها روسو في كتابه العقد الاجتماعي ويؤكّد على ذلك من خلال قوله: «**ولد الإنسان حرًا. وفي كل مكان هو الآن يرسف في الأغلال** ».[2]

من هنا يتبين أنّ الانسان في الحالة الطبيعية يتمتع بالحرية والمساواة منذ ولادته وكل الناس لهم نفس الحقوق والواجبات وأي تعطيل للحرية الانسانية فيه تعطيل لإرادته ولأخلاقية عمله.

كما نجده يرى بأنّ الحرية والمساواة هما حقان طبيعيان أصيلان ظلَّ الإنسان ينعم بهما في الحالة الأولى، لكنهما أصبحا غير ذلك في المجتمع المدني و نلاحظ هنا أنّ الفرد كان يتمتع في الحالة الطبيعية بالحرية والمساواة باعتبارهما من الحقوق الطبيعية للإنسان لكن ما الذي أدى إلى هذا التغيير ؟

يرى روسو أنَّه بمجرد أن قال الانسان هذا لي،[3] ظهرت الأنانية وكان يستلزم الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية وفق العقد الاجتماعي ويواصل بقوله:« **كم من الجرائم**

---

[1]- **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة (د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 249

[2]- **جون جاك روسو**، العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب(ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2011)، ص 78

[3]- **جون جاك روسو**، خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر، تر:بولس غانم،تع:عبد العزيز لبيب(ط1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2009)، ص 117

والحروب والقتل وكم من التعسات كان من الممكن للجنس البشري أن يوفرها لو أنَّ أحد بعد أن اقتلع أعمدة الحاجز المسور لقطعة الأرض أو يطمر الحفرة صرخ في وجه اخوته في الانسانية قائلا:حذار من الاصغاء لهذا المدعي المخادع إنكم سوف تضلون سواء السبيل إذا نسيتم أنّ ثمار الأرض ليس ملكًا لأحد. » [1]

معنى هذا أنّ الطبيعة منحت للإنسان المساواة في الملكية المشاعية لكن بمجرد ظهور حب التملك هنا ظهرت الأنانية والظلم والحقد ولهذا يرفض روسو الملكية الخاصة وينادي بالملكية الجماعية التي تضمن المساواة للجميع .

يتبين أنّ رولز قد ارتأى العودة إلى روسو من خلال تجسيده لفكرة الحرية والمساواة في بناء مشروعه في نظرية العدالة وهذا ما يظهر لنا في مبادئ العدالة التي طبقها على البنية الأساسية والتي في قوله أنّ ≪ **لكل شخص الحق ذاته و الذي لا يمكن إلغاءه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسيمة متّسقة مع نظام اللحريات للجميع ذاته**≫[2]

كما نجده قد طبق أيضا فكرة المساواة المنصفة في الفرص أي أن يكون للجميع فرص عادلة في الوظائف العامة والمراكز الاجتماعية ويكون لهم نفس فرص النجاح ذاتها بمعزل عن الطبقات التي ينتمون إليها (وسنعرض هذا الرأي لرولز فيما سيأتي) .

إضافة إلى هذا نجد روسو يرى أنّ≪ **الذي يجعل الإرادة تكون عامة، هو المصلحة المشتركة التي تؤلف بين هذه الأصوات فنجد اتفاقا رائعًا بين المصلحة والعدالة يطبع**

[1] -**جون جاك روسو**،خطاب في أصل التفاوت، ص 117

[2] -**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 148

المشاورات المشتركة بطابع الإنصاف الذي يراه يتلاشى عند الدخول في مناقشة أيّة قضية جزئية لانعدام مصالح مشتركة».[1]

من هنا فإنّ الإرادة العامة تتحق فقط في حالة واحدة وهي عندما تكون كلمة المواطنين واحدة تضمّ المصالح العامة والمشتركة للأفراد وبهذه الطريقة نقضي على المصالح الفردية الأنانية التي ترتبط بحب الذات والمصلحة الشخصية حتى ولو على حساب الشخص الآخر.

ونجد روسو يقول: أنّ «**الميثاق الاجتماعي يقيم بين المواطنين من المساواة ما يجعلهم يلتزمون جميعًا بالانطواء إلى شروط واحدة و يحملهم على التمتع بالحقوق نفسها**» .[2] معنى هذا القول أنّه وفقًا للعقد يكون كل المواطنين في حالة من المساواة في الحقوق وتكون بذلك مشروعة ومنصفة بحكم أنّها مشتركة بين الجميع ويتمثّل موضوعها في الخير العام والقوة العمومية.

يذهب رولز لتبنّي هذه الفكرة وتجسيدها في بناء نظريته ويظهر تجسيد هذه الأفكار فيما يطلق عليه باسم العقل العام أو التسويغ العام « **وهي صورة التفكير المنطقي الملائم للمواطنين المتساويين الذين يفرضون كجسم تعاوني قواعدهم بعضهم على بعض، مدعومة بعقوبات تضعها سلطة الدولة** »[3]ومعنى هذا أنّ الإنسان في هذا الوضع يكون كجسم تعاوني واحد يحقق مصالح مشتركة باعتبارهم مواطنين أحرارًا ومتساويين فهم يراعون بذلك المصالح العامة دون النظر أو الاهتمام بالمصالح الذاتية.

---

[1] -**جون جاك روسو**، العقد الاجتماعي، ص 114،115

[2] - المرجع نفسه، ص115

[3] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 225

إضافة إلى ذلك نجد روسو يرفض التفاوت واللامساواة ويعتبرهما ظلمًا يتسع ويتفاقم بفعل دور المؤسسات ويؤّكد على ذلك بقوله: «**يتبلور التفاوت الطبيعي مع التفاوت المركب رويدًا رويدًا، كما أنّ الفروق بين البشر وقد زادتها نموًا الفروق الظرفية، تصبح أبرز وأدوم من حيث نتائجها، وتأخذ تؤثر في مصير الأشخاص بالنسبة نفسها**» .[1]

نجد أنّ التفاوت في طبقات المجتمع اليوم يتزايد ويتفاقم يوم بعد يوم، وجيل بعد جيل، فنشهد في كل مجتمعات دول العالم طبقة أرستقراطية تعيش الرفاهية وأخرى تعيش الحرمان.

ونفس هذه الرؤية نجدها عند جون رولز و قد اعتبرها نقطة تأسيسية مهمّة للقول بالضرورة الأخلاقية لقيمة العدالة التي من شأنها العمل أن تخفف من حدة التفاوت الحاصل بصورة اعتباطية منذ الولادة أو بحكم المحددات الطبيعية المسبقة كالمواهب والفروق الفردية .[2]

هذا ما اشتغل على تحقيقه في البنية الأساسية بوصفها عدالة مؤسسات يتم عبرها التخفيف من حالات الظلم وقد جسّده في المبدأ الثاني من مبادئ العدالة متمثلاً في مبدأ الفرق والذي سوف نتطرق إليه فيما بعد.

المبحث الثاني: نقد فكرة الواجب والحرية عند كانط

نجد أنّ لأفكار كانط تأثيرًا هامًا على تفكير رولز فلقد ارتأى العودة إلى كانط في بناء نظريته للعدالة ويؤكد على ذلك من خلال قوله: إنَّ« **النظرية الناتجة كانطية بطبيعتها ولا أزعم أيّة أصالة في وجهات النظر التي قدمتها.** »[3]

---

[1] - **جون جاك روسو**، خطاب في أصل التفاوت، ص 136

[2] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 182

[3] - **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 20

هنا تتجلى لنا أهمية الفلسفة الكانطية وتأثيرها الكبير والهامها على فكر رولز وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث والذي سنتاول فيه أهم الأفكار الأساسية التي استقاها من كانط في بناء مشروعه في نظرية العدالة ومن بين هذه الأفكار: الحرية، المساواة، وفكرة الواجب من أجل الواجب .

1- **الحرية** : وتعد فكرة الحرية فكرة جوهرية في العقد الكانطي فهي شرط أساسي في فلسفته الأخلاقية والتي تتصف بها كل ذات انسانية ويقول: كانط في هذا الصدد إنّ « **كل كائن لا يمكنه أن يفعل فعلًا إلّا تحت تأثير فكرة الحرية فهو من وجهة النظر العملية كائن حر حقًا**»[1] .ومعنى هذا أنّ الحرية تُمثّل مُحددًا أساسيًا للحق باعتبارها جزء لا يتجزأ من الذات الانسانية والحقوق الطبيعة للفرد فيجب على العقد الاجتماعي السياسي ونموذج الحكم المتفق عليه ضمانه.

قد جسدّ رولز فكرة الحرية هذه في بناء مبادئ العدالة السياسية للبنية الأساسية واعتبرها من المبادئ الأولى في نظريته ونجدها تتمثل في قوله :«**أنّ كل شخص يجب ان ينال حقًا متساويًا في الحرية الأساسية بأوسع معناها ويكون متفقًا مع حرية مماثلة للآخرين** »[2]. فقد منح رولز لفكرة الحرية حيزًا هامًا ودورًا فعالًا في فلسفته فكل فرد يتمتع بحرية متساوية مع الآخرين في إطار نظام دستوري شامل.

[1]- **ايمانويل كانط**، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر:عبد الغفار مكاوي، مراجعة:عبد الرحمن بدوي (ط1،ألمانيا: منشورات الجمل،2002)،ص 149

[2]-**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 38 ،39

كما يرى كانط أنّه لا شرعية للدولة إلّا بتحقيق الحرية القصوى لأفرادها بما يتفق مع حرية مماثلة للجميع وهذا يظهر في قوله أنّ«**الانسان ليس ما تصنع به الطبيعة و إنّما ما يمكنه أو يجب أن يفعله هو من نفسه لأنّه كائنًا حرًا.**». [1]

ويعد كانط بذلك المنظّر الأعمق للفكرة الليبرالية الأساسية والمتمثلة في مفهوم الاستقلال الذاتي الذي ينص على أولوية المستوى الاجتماعي من دون أن يعني الأنانية القائمة على الرغبة وإنّما الاستقلال المسؤول أخلاقيا على أداء الواجب تجاه الآخرين بدافع من الإرادة الخيرة الحرة التي تلزم نفسها بعقد ضمني ينطبق على جميع الذوات العاقلة. [2]

2-الواجب من أجل الواجب

يهدف كانط هنا لتأسيس قانون أخلاقي عقلي يقتضي أن يكون فيه جميع الناس سواسية و يعاملون نفس المعاملة في المجتمع و نجده يقول في هذا الصدد :« **افعل الفعل بحيث تعامل الانسانية في شخصك و في شخص كل انسان سواك باعتباره دائما و في الوقت نفسه غاية في ذاتها و لا تعامله كوسيلة** » [3]

وهذه الفكرة نجدها مجسّدة في فكر رولز عند انتقاده للاتجاه النفعي فقد أبى إلاّ أنْ يُموقع نفسه للعودة لفكر كانط التي تتمثل في الواجب من أجل الواجب لرفض الظلم و القهر القائم في المذهب النفعي السائد في تلك الفترة وهيمنته على الولايات الامريكية المتحدة وأوروبا ونجده يقول :« **كل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع**» [4]

---

[1]- **ايمانويل كانط**، نقد العقل العملي، تر:غانم هنا (د.ط؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص20

[2]- **محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص 104

[3]- **كانط**، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص 11

[4]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 104

إذن لا يمكن في هذه الحالة التضحية بالأقلية لصالح تحقيق الرفاه للمجتمع فهذا انتهاك للعدالة الاجتماعية ولانسانية الانسان.

يتبن من هنا أنّ العدالة هي الفضيلة التي تُجسّد النظرة التحررية في أخلاق الواجب لأنّ المبادئ التي تُصيغها وتبنيها نابعة من الذات وبالتالي يصبح المجتمع الذي يتسلح بهذه المبادئ يضبط اختيار كل شخص وغاياته على نحو يجعلها متفقة مع حرية مماثلة للجميع ،فيصبح جميع المواطنين في هذه الحالة سواسية. [1]

إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز قد استلهم العقلانية الكانطية في بناء العديد من المفاهيم الذي بنى بها نظريته، فمصطلح حجاب الجهل له قراءة كانطية أكدتها كتاباته الأخيرة فبفضل حجاب هذا الجهل يرون الأشخاص أنفسهم كذوات أخلاقية يحترمون استقلاليتها وعقلانيتها وليس فقط مستهلكين يلهثون وراء رفاهم الشخصي.[2]

والوضع الأصلي هو الآخر له تأويلات إجرائية كانطية ويؤكد على ذلك من خلال قوله :« **يمكن النظر إلى الوضع الأصلي كتأويل إجرائي لتصور كانط عن الاستقلال الذاتي والمقولة الأمرية ضمن الإطار العملي لنظرية تجريبية** »[3]. ومنه يتبين لنا التأثير الهام والكبير الذي جسّدته معظم الأفكار الكانتية في بناء النظرية الرولزية لتحقيق العدالة الاجتماعية ،السياسية، الاقتصادية والأخلاقية.

---

[1]-**مايكل ساندال**، الليبرالية وحدود العدالة ،تر:محمد هناد،مراجعة :الزوبير عروس وعبد الرحمن بوقاف (ط1،بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص289

[2]- **عبد اللطيف فتح الدين**،«نظريةالقانون والعدالة بين كانط وراولز»ضمن كتاب سؤال العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي(ط1،الرباط: منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية،2014)، ص123

[3]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص322

كما تأثر جون رولز بمشروع السلام الكانطي فقد استعار اسمه وجزءًا كبيرًا من معناه في بحثه عن عدالة كونية تضمّنها كتابًا له الاسم ذاته عنوانه « ***قانون الشعوب*** »وسنبين بعض أفكار هذه التأثيرات في هذا المبحث باختصار.

في كتاب« **مشروع السلام**» لكانط يقول أنّه:« **يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورًا جمهوريًا. والسلطة التشريعية هي التي تقرّر ويجب أن تكون صادرة عن إرادة الشعب وأن تفصل عنها السلطة التنفيذية فصلا تاما وهذا النوع من الحكومة أنسب الأنواع لمبدأ الحرية والمساواة وأنسبها لنشر السلام** ».[1]

منه يتبين لنا أنّ كانط يهدف من خلال قانون الشعوب إلى بناء دستور تكون فيه الإرادة العامة هي التي تحدد لكل ذي حق حقه وتمنح لها الشرعية لتحقيق الحرية والعدل والمساواة لنشر وتحقيق السلام الدائم في العالم.

نجد نفس هذه الفكرة عند جون رولز في كتابه قانون الشعوب إذ يرى أنّ « **العقل يكون عقلًا عامًا من حيث هو عقل مواطنين متساويين وأحرار ويكون موضوعه الخير العام فيما يتعلق بالمسائل الأساسية للعدالة السياسية. وهذه الأخيرة تتمثّل في الأساسيات الدستورية ومسائل العدالة وتكون اهتماماته عامة يتم التعبير عنها في التفكير العقلي العام وتستوفي معيار المعاملة بالمثل** » [2]

من هذا المعنى يتضح لنا أنّ رولز يهدف إلى بناء قانون تشريع أخلاقي عام يقوم به مجموعة من المواطنين المتساويين والأحرار حيث يحقق معيار أن نعامل الأخريين كما نعامل أنفسنا، فما نرضاه لأنفسنا يجب أن نرضاه لغيرنا.

---

[1] - **كانط**، مشروع السلام الدائم، تر:عثمان أمين (ط1،القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1952)، ص12

[2] - **جون رولز**، قانون الشعوب والعودة الى العقل العام، تر:محمد خليل،اشراف:جابرعصفور (ط1،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة للترجمة والنشر، 2007)، ص38،39

إضافة إلى ذلك نجد كانط يرى بأنّ شأن الشعوب حين تصير دولاً كشأن الأفراد في حال الفطرة يعتدي بعضها على البعض الآخر بحكم الجوار ولابدّ لكل شعب ليضمن أمنه وسلامته أنْ يطلب إلى الآخر أن يشاركه في نظام مشابه للدستور المدني الذي يرى فيه كل واحد ضمانا لحقه. [1]

يتفق رولز مع كانط في السلام الدائم ونجده يقول :« **أنا أرى أنّ وجهته صحيحة والحكومة العالمية تكون حكومة طغيان عالمي عندما تحاول المناطق والثقافات المنفصلة أن تكسب استقلالها السياسي، فالنظام العالمي العادل قد يكون مجتمعا والكل شعب له نظام ديمقراطي سياسي مقبول وحسن التنظيم وليس من الضروري أن يكون ديمقراطي، لكنّه يحترم حقوق الانسان الأساسية كاملةً** »[2] .

ومنه نرى أنّ رولز يتفق مع كانط حين رأى بأنّ الحكومات العالمية تتميز بالطغيان إذ نادى كل مجتمع باستقلال نظامه الخاص ولتجسيد نظام عالمي عادل يجب أن تتوفر فيه شروط احترام كل الحقوق الانسانية الأساسية التي يكفلها الدستور للفرد. وليس هناك ضرورة لأن يكون هذا النظام ديمقراطي، فالأهم أن يكون يحترم حقوق الانسان باعتباره ذات حرة مستقلة.

إذن نستنتج التأثير البالغ الذي لعبته الفلسفة الكانطية في فكر رولز من خلال استلهامه لفكرة العدالة والسلام وتجسيدها في بناء وتأسيس مشروع نظرية العدالة كإنصاف والتي تقوم على فكرة أن نعامل الانسان كغاية في حد ذاته وليس كوسيلة.

---

[1] **كانط**، مشروع السلام الدائم، ص15

[2] -**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 104

المبحث الثالث: نقد رولز للنظرية النفعية

لقد جاء "رولز " بمشروعه في نظرية العدالة كبديل للمذهب النفعي الذي يراه أنّه لا يمثل السبيل إلى الوصول بالأمم والشعوب إلى تحقيق السعادة المطلوبة وفي هذا الصدد نجده **يقول**: **« أردت التوصل إلى تصور في العدالة يقدم بديلا نظاميًا معقولاً عن المذهب النفعي الذي ساد بشكل أو بآخر في التقليد الأنجلوساكسوني من التفكير السياسي».**

ونجد رولز قد انتقد المذهب النفعي بحكم أنّه يبرر الكثير من حالات الظلم للأفراد والمجتمع وكثيرًا ما نجد أنّ هذا المذهب يخلق العديد من المشاكل المتمثّلة في الظلم فعلى سبيل المثال يمكن تصور أنّ رفاهية الأغلبية ستترتب عنها استعباد الأقلية. وهذا تحت اسم معيار المنفعة التي تنادي بتحقيق الرفاهية لأكبر قدر من الناس وهو ما نجده في كتاب «***النفعية*** » **"لجون ستيوارت ميل "** "John Stuart mil" (1806_1873) والذي يرى أنّ <<**النافع ليس أداة بل يدل على أمر أخلاقي يتمثل في السعي لتحقيق أكبر سعادة ممكنة لأكبر عدد ممكن** >> [1]

ويرى "رولز" أنّ مفهوم العدالة في هذه الحالة يختل لأنّ الأخذ بهذا المعيار يعني التضحية ببعض الأفراد لصالح انتفاع الأغلبية. وهنا نلاحظ أنّ معنى العدالة يختل حيث نجده يُقصي بعض الأفراد في المجتمع من التمتع بحقوقهم وحرياتهم ويمنحها للآخر، فتغيب المساواة هنا ويحل التفاوت محلّها، فالطبقات المحرومة والتي يُضحى بها ينتابها الاحساس بالظلم في

[1]- **جون ستيوارت ميل**، النفعية، تر: سعاد شاهرلي حرار، مراجعة: هيثم غالب الناهي(ط1، بيروت:المنظمة العربية للترجمة،2012)،ص 23

المجتمع ومن هنا تبدأ بالقيام بردة فعل لاسترجاع حقوقها ، ومكانتها وكرامتها التي فقدتها في المجتمع، فتعُمُّ الفوضى ويزول الاستقرار والسلم الذي تبحث عنه الشعوب.[1]

إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز يرفض تمامًا انتهاك حرية الآخرين وخاصة الأقلية للوصول إلى تحقيق الخير الأكبر والسعادة للأغلبية. فيرى أنّ الهدف الرئيسي والأساسي للنظام الاجتماعي هو تحقيق العدل وهذا ما لا نجده في التشريعات القائمة على المذهب النفعي والتي تستهدف تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر قدر من المجتمع.

ونلاحظ أنّ نظرية " رولز" في العدالة تتفوّق من الناحية الأخلاقية على مذهب المنفعة.[2] فنرى أنّ هذا هو عين الظلم والقهر واللاعدل واللامساواة ، فلماذا نضحي بالبعض لكي نحقق سعادة الأغلبية ؟ أفليس هذا ظلم و إجحاف في حقهم ؟ أفليس هذا حرمان من أبسط حقوقهم؟ لماذا لا نساوي بين جميع البشر ونزيل هذا النوع من الظلم واللاعدالة في المجتمعات العالمية ككل و المجتمعات العربية خاصة ؟ فنلاحظ أنّ مجتمعنا الآن يعاني كثيرًا من هذا التقهقر واللاعدالة ، فقد حان الوقت لتأسيس نظرية عادلة و رفض كل أنواع القهر واللامساواة واللاعدالة في المجتمع؟

إنّ مذهب المنفعة حسب رولز يحمل في طيّاته الكثير من معالم الظُلم والتمييز العنصري، فالبحث عن أكبر قدر من الرفاهية ،لأكبر قدر من الناس والذي يكون على حساب بعض الفئات المحرومة. هذا نجده يتنافى مع الفطرة التي فطر عليها الانسان والتي تتمثّل في الحق في الحرية والحياة والملكية وله الحق في التمتع بجميع حقوقه بالتساوي مع جميع الناس،

[1]- **أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج**، أعلام الفلسفة الساسية المعاصرة، تر:نصار عبد الله اشراف:سمير سرحان(د.ط، الاسكندرية: الهيئة العامة للمكتبة،د.ت)، ص133

[2]- **أبو النور حمدي أبو النور حسن**، يورجين هابرماس لأخلاق والتواصل، اشراف:د.أحمد عبد الحليم عطية(د.ط؛ بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص225

فيكون الانسان في هذه الحالة أشبه بأخيه الإنسان. لكن نجد أنّ مذهب المنفعة قد غيّر من هذا المفهوم وأصبح جائزًا أن يضحي المجتمع بالأقلية لصالح رفاهية الأغلبية وهذا ما يرفضه رولز في نظريته للعدالة بحيث نجده يقول <<**كل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع**»[1]

وبهذا نجد أنّ العدالة تنكر فقدان حرية البعض من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين فهي لا تسمح بالتضحيات المفروضة على البعض في مقابل أكبر قدر من المنافع التي يتمتع بها الأكثرية. ففي العدالة نجد أنّ جميع الحريات متساوية ومصانة لا تخضع للمقايضات السياسية أو لحسابات تفاضلية للمصالح الاجتماعية.

ومعنى هذا الكلام أنّ لكل فرد حقوقه التي يتساوى بها مع جميع المواطنين والتي تُعّد خطًا أحمرًا لا يجب تجاوزه أو تخطيه فالجميع في جو العدالة متساوون ويكونون كشخص وجسد واحد، لا يجوز انتهاك حرمة الفرد حتى ولو كان يجلب مصلحة ورفاهية المجتمع فهذا فيه ظلم وتمييز فئة على فئة أخرى أو على حساب تلك الفئة.

ويتبين أنّ " رولز" يرى أنّ مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية وذلك من خلال تركيزهم على مبدأ السعادة القصوى والذي يعني تحقيق أكبر قدر من السعادة للأغلبية والذين يبرّرون به فقدان الأقلية حرياتهم وهذا ما يبين لنا عدم كفاية مبدأ السعادة حسب رولز[2]

ومن هنا يجب علينا أنْ نغيّر هذه الوجهة ونبحث عن معيار آخر، يحقق المساواة والعدالة بين جميع أفراد المجتمع.

---

[1]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 30

[2]- **ديفيد جونستون**، مختصر تاريخ العدالة، تر: مصطفى ناصر (د.ط، الكويت: الممجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب 2012)، ص236

البحث عن تحقيق السعادة القصوى قد يؤدي بانتهاك حقوق الإنسان وتجاهلها وهذا كله تحت شعار معيار المنفعة الذي يبيح ذلك ونأخذ مثال ما شهدته فئة الأفارقة والسود في الولايات المتحدة الأمريكية من انتهاك لكرامتهم وقتل لحريتهم واستعبادهم من طرف البيض وجعلهم وكأنهم مجرد آلة .

ولهذا السبب بالتحديد نجد أنّ رولز قد انتقد مذهب المنفعة وتجاوزه للبحث عن بديل له من خلال نظرية العدالة فلقد كان طوال حياته يبحث عن إيقاف هذا الظلم التي تعاني منه الفئات المحرومة من المجتمع وهذا ما يؤكده **ديفييد جونستون** بقوله أنّ: « **جون رولز كان طول حياته المهنية وتجربته النافعة واعيًا بالظلم العميق الذي يمارسه الأمريكيون ضدّ الأفارقة وأحفادهم عبر الأجيال المتعاقبة.**»[1]

كما كان هذا من خلال إلزام الأفارقة بالقوة على العمل تحت إمرة الأمريكيين وجعلهم كآلة التي لا تتوقف عن العمل. وبهذا نجدهم يعملون بكدّ من أجل حفظ أبسط حقوقهم كالحق في الحياة، بينما الأمريكيون هم المستفيدون وتبقى فئة الأفارقة الفئة المحرومة التي تعيش الاستلاب والاستعباد وهذا كله تحت تبرير اسم المنفعة التي تعتبر عن العدالة بالنسبة إليهم. وهذه الفكرة هي التي يعارضها "رولز" فهو يرى بأنّ المنفعة تقتل حرية الإنسان وتزيلها وبهذا فالمنفعة لا تستطيع أنّ تكون معيارًا للعدالة التي لا توفّر ما يكفي من الضمان للحرية لابد أنّ يكون مصيرها التصدع والزوال. [2]

وهذا ما يبحث عنه " رولز" كبديل للمذهب النفعي من خلال مشروعه السياسي. كما نفهم من قراءاتنا أنّ المذهب النفعي نظر إلى أنّ السعادة هي الخير الوحيد الذي ينشده الانسان وأنّها

[1] -**ديفيد جونستون**، مختصر تاريخ العدالة، ص 236

[2] -المرجع نفسه، ص 237

هي السبيل إلى الرفاهية كما أنّ هذا المذهب جعل غايات البشر ترتكز حول غاية واحدة ،وهي السعادة والتي أصبحت عندهم تحتل الصدارة في مجال العدالة،. لكن نلاحظ أنّ" رولز" ذهب عكس هذا الاتجاه من خلال رؤيته أنّ السعادة ماهي إلا مجرد غاية من بين الغايات التي يسعى إليها الإنسان كما يرى كذلك بأنّ حرية البشر وسعادتهم هي التي ينبغي أن تحتل الصدارة من أفكارنا للعدالة. [1]

ومن خلال هذا نستخلص فكرة جوهرية في نقد " رولز" للمذهب النفعي وهي في كون أنّه يهتم فقط بمقدار المصلحة والخير والمنفعة. ونجده لا يهتم بالكيفية والطريقة التي ستوزع بها هذه المصالح والمنافع والخيرات على أفراد المجتمع.وبالتالي فالذي يهم في المذهب النفعي حجم قطعة الكعك حتى وإن لم يعمل البعض سوى على جزء صغير منها. [2]

ويقصد هنا بقطعة الكعك المصالح و المنافع التي يبحثها المذهب النفعي ، والتي يراعي فيها دائما الكبر والقوة والشدة في حين يهمل الطريقة التي توزع بها هذه المنافع على الناس بالعدل فهذا الإهمال يؤدي إلى اللاعدل والظلم في توزيع الخيرات ويجعل البعض يستفيد على حساب البعض الآخر.

نستنتج من هذا المبحث أنّ " رولز " قد كان ناقدًا للمذهب النفعي لأنّ البحث عن المنافع والجري وراء تحقيقها يجعل البشر في صراع دائم مع بعضهم البعض لأنّ المنافع تختلف من فرد إلى فرد آخر وهذا ما يؤدي إلى الخلاف بينهم، وبالتالي يتفشى الظلم والتمييز والتضحية

[1]- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ص137

[2]- جان فرانسوا دورتي، فلسفات عصرنا، تر:ابراهيم صحراوي(ط1؛بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،منشورات عويدات،2009)، ص 26

بالبعض من أجل تحقيق الرفاهية للبعض الآخر، وهذا أيضًا ما يخلق طبقات في المجتمع واحدة تعيش الرفاهية والأخرى تعيش الأوضاع المزرية .

إضافة إلى ذلك يؤدي هذا الوضع إلى تشتيت المجتمع و انتشار الأنانية ، فيصبح كل فرد يبحث عن تحقيق سعادته دون مراعاة سعادة الآخرين، وبالتالي يظهر التصادم والاختلاف ويغيب التعاون و التضامن كما تغيب الأخوة و الوحدة داخل المجتمع بفعل الرغبة إلى تحقيق المنفعة وبالتالي تنتشر حالات اللاعدل واللامساواة واللاتعاون وتداس كرامة الإنسان، إلا أنّه سيتحول إلى وسيلة للبحث عن المنفعة بأي طريقة كانت وفي هذه الحالة ستغيب المبادئ الأخلاقية، الذي يرتكز عليها الإنسان ويصبح هذا الإنسان مجرد آلة فقط.

ولهذا السبب نجد أنّ رولز قد انتقد المذهب النفعي وأتى ببديل والذي يتمثل في نظرية العدالة كإنصاف لأنه لا يعمل على تحقيق العدالة بين الناس ولا يراعي الطريقة التي تعطي كل ذي حق حقه ويهتم بالمنفعة دون توزيعها وهذا ما نجده يتنافى مع معيار العدل.

وكنتيجة لهذا الفصل يمكننا القول أنّ جون رولز استلهم نظريته من خلال العودة إلى فكرة العقد الاجتماعي عند كل من هوبز، لوك و روسو وتجسيده لفكرة الحرية والمساواة كما هي في بناء نظريته في العدالة كإنصاف، كما ارتأى العودة للتأصيل الكانطي في العديد من الأفكار التي أقامها على أسس أخلاقية، مثالية، عقلية قائمة على فكرة الواجب من أجل الواجب والتي تقتضي المعاملة بالمثل، كما تعد نظرية العدالة كإنصاف عند رولز كبديل للاتجاه النفعي الذي يعد سبب أزمة المجتمعات المعاصرة وانتشار الظلم واللامساواة.

الفصل الثاني:

نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز

المبحث الأوّل:مفهوم العدالة و أهم مبادئها

1. مفهوم العدالة
2. أهم مبادئها

المبحث الثاني:ابيستيمولوجية الوضع الأصلي وحجاب الجهل

1. الوضع الأصلي
2. حجاب الجهل

المبحث الثالث:أنواع العدالة وعلاقتها بالعدالة التوزيعية

1. أنواع العدالة
2. أهمية العدالة التوزيعية

المبحث الرابع:العدالة كإنصاف باعتبارها مفهومًا سياسيًا ليبراليًا

1. الاستقرار السياسي الديمقراطي
2. مقاربة الليبرالية السياسية والليبرالية الشمولية

المبحث الأول: مفهوم العدالة وأهم مبادئها

1_مفهوم العدالة:

«العدالة لغةً هي الاستقامة.أمّا فلسفيا فتعني إحدى الفضائل الأربع الكبرى التي سلم بها الفلاسفة من قديم ،وهي الحكمة والشجاعة والعفة ،والعدالة وعدالة التّوزيع أي قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد حسب كفايتهم في حدود المصلحة العامة ».

والعدل صفة للأشياء ويراد به المطابق للحق الطبيعي والوضعي ومنه المضبوط وعند أرسطو الفضيلة وسط عدل. والعادل من يحترم حقوق غيره ولا يخضع لميل أو هوى ولا يجوز في حكمه على أحد.[1]

ونجد مفهوم العدالة عند لالاند يختلف عما سبق وعن غيره من الفلاسفة فنجد أن «العدالة la justice كانت في الأصل jus وهي كلمة ذات معنى ديني واستمر هذا المعنى في jurar ،إنّ كلمة jus المفهومة بالمعنى العلماني، أعطت كلمات justit، infurik,justus وبالتركيب أعطته judex, judigare بمعنى قول الحق أي ذلك الذي يقول الحق أو العادل».[2]

ونجد أنَّ العدالة كما يراها أفلاطون وأرسطو بالغة الغرابة بالنظر إلى أفكارنا، فالكلمة اليونانية واللاتينية التي ترجم بها واستعملها أفلاطون وأرسطو واستعمالنا نحن ليس لها الاستعمال ذاته.

[1] - **ابراهيم مذكور**، المعجم الفلسفي، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرة، 1983) ص 117

[2] - **أندريه لالاند**، موسوعة لالاند الفلسفية ،تع:خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات(ط2، بيروت باريس منشورات عويدات، 2001) المجلد الثاني، ص717

وسمة ما هو عدل وعادل يستعمل هذا اللفظ بمعناه الحقيقي تماما في الكلام على الانصاف أو في الكلام على الشرعية فسيقال مثلا إنَّ العدالة الدقيقة غالبا ما تكون ظالمة [1].

لكن ما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو التركيز على العدالة عند جون رولز"فنظرية العدالة عند هذا الأخير تعد من أهم المحاولات الفلسفية بعد النظريات التعاقدية في القرن السابع عشر والثامن عشر، لبناء نظرية صلبة للممارسة الليبرالية ونلاحظ أن جون رولز قد بدأ هذه النظرية من خلال تعريفه للعدالة بقوله إنّ «**العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية. كما أنّها هي الحقيقة للأنظمة الفكرية ومهما كانت النظريّة أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إنْ كانت غير صادقة. كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات ،مهما كانت كفوءة وجيّدة التشكيل لابد من إصلاحها وإبطالها إن كانت غير عادلة** » .[2]

ومن هذا المنطلق نرى أنّ رولز يجعل العدالة هي الأساس الذي تسير المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،فبالعدالة وحدها فقط نستطيع تسيير شؤون كل المؤسسات الاجتماعية باعتبارها الشرط الجوهري الذي لا يمكن تجاوزه أبدا والذي من خلاله تقبل أو ترفض وتستبدل المؤسسات بمؤسسات عادلة ومن ثمة نستطيع أن نستنتج أنّه ينبغي أن تسير جميع الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية وفق مبادئ العدالة.

ونجد رولز في محاورة له مع نوزاييك(*) « **يؤكّد على أنّ العدالة هي الفضيلة الأولى لكل نظام اجتماعي شأنها شأن الحقيقة المعرفية، فمهما كان حظّ النظرية من الدقة والاتساق والاقتصاد. ينبغي التخلي عنها أو تعديلها إن هي جانبت الصواب. وبالمثل مهما**

---

[1] - **أندريه لالاند**، موسوعة لالاند الفلسفية، ص718

* **نوزاييك:** هو فيلسوف ولد ببروكلين(1938-2002) زميل لرولز بجامعة هارفارد و ينتمي للتيار الليبرتاري LIBERTERIEN من أهم كتبه في الفلسفة الأخلاقية «***كتاب الفوضوية***» و«***الدول والطوباوية***» الذي أصدره سنة 1974 ويُعّد هذا الكتاب ردًا ليبراليًا متحررًا على أطروحات رولز(انظر بلعيد سكحال،المحاورة الاجتماعية رولز -نوزاييك، ص25)

[2] - **جون رولز**: نظرية في العدالة، ص29، 30

كانت القوانين والمؤسسات ناجحة ومحكمة التنظيم. ينبغي إصلاحها أو تغييرها إن كانت جائرة ».[1] إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز قد بنى نظريته في العدالة من خلال تطبيقها على المؤسسات الاجتماعية أي على البنية الأساسية للعدالة. والتي تعد من المواد الأولية في نظريته وفي هذا الصدد نجده يقول «**إن المادة الأولية للعدالة هي البنية الأساسية للمجتمع. وبدقة أكثر هي الطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية للحقوق والواجبات الأساسية و تحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية ».**[2]

ويعني رولز بالمؤسسات الرئيسية:الدستور السياسي والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية. والتي تتمثل في الحماية القانونية كحماية التفكير والملكية وحرية الرأي. كما تحدد هذه المؤسسات أيضا الحقوق والواجبات التي تساهم بشكل من الأشكال في نجاح حياتهم.

كما نجده يؤكّد بأنّ العدالة هي الفضيلة الأساسية للمؤسسات الاجتماعية وأساس التركيب الاجتماعي للمجتمع . ولذلك فيجب على جميع الحلول السياسية والقانونية أن تدخل في إطار هذا المبدأ. وبالتالي يصبح مفهوم العدالة عند رولز القياس الذي وزعت التنظيمات أو الهيئات الاجتماعية على أساسه الخيرات الأساسية وواجبات الناس. [3]

ومن هذا المنطلق فإنّ العدالة تُدير أو توجه الناس في ميدان الحياة وبالتالي نجده يقول بأنّ مبادئ العدالة الاجتماعية تنضم اختيار الدستور السياسي والعناصر الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي نرى أنّ رولز مقتنع تماما بأنّ تصوره للعدالة يمكن أنْ

---

[1] - **بلعيد سحكال**، المحاورة الاجتماعية راولز - نوزاييك، (الرباط: مطبعة كوثر برانت،2016)، ص 25

[2] - **جون رولز**، نظرية في العدالة،ص 34

[3] - **أبو النور حمدي أبو النور حسن**، يوغن هابرماس الأخلاق و التواصل(د.ط،بيروت:دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،2012)، ص 224

يكون أساسا أخلاقيا للمجتمع الديمقراطي. لذلك نجده يؤكّد على أنّه يجب أن تقيم المبادئ التي تقع في أساس أراء ومعتقدات النّاس حول العدالة .[1]

ب_أهم مبادئ العدالة :

نتطرق في هذا الجزء من الدراسة للحديث عن المبادئ الأساسية للعدالة التي اقترحها رولز لبناء نظريته حول العدالة والتي صاغها أساسًا لمجتمع ديمقراطي ومنه يتساءل « **ما المبادئ التي تلائمه إذا نظرنا إليه كمجتمع ديمقراطي نظرة تعتبره نظاما منصفا من التعاون بين مواطنين أحرارا ومتساوين.** » [2] «...**وما هي المبادئ الأكثر ملائمة لتعيين الحقوق الأساسية والحريات، ولتنظيم ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في نظر المواطنين العامة على مدى حياة كاملة.**»[3]. ومن هذه التساؤلات يتبيّن لنا من أنّ رولز يسعى إلى وضع مبادئ للعدالة تكون أكثر اتساقا لضمان الحقوق الأساسية والحريات كحرية الرأي وحرية التعبير والضمير وكذلك لكي يضمن التوزيع العادل للمنافع والثروات الاجتماعية لكي نقضي على مظاهر اللامساواة والأنانية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الليبرالي. وهذا فعلا ما نحتاجه في بلدنا ومجتمعنا العربي والإسلامي الذي انتشرت فيه الأنانية وكثرت فيه مظاهر اللامساواة واللاعدل .

كما يسعى رولز لتكون هذه المبادئ صالحة لمدى الحياة وعبر مرور الزمن حتى تضمن تنظيما عادلا للمجتمع وتوزيعا عادلا للمنافع والخيرات. فالأشخاص هم القادرون على تقرير كيفية تنظيم مطالبهم مقابل بعضهم البعض ، ولهم الحقّ في تشريع الدستور المؤسس لمجتمعهم .

---

[1] - **أبو النور حمدي أبو النور حسن**، يورغن هابرماس الأخلاق والتواصل، ص 204

[2] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص143

[3] - المصدر نفسه، ص146،147

يتبين أنّ رولز يؤّكد على ذلك من خلال قوله:«**أنّه علينا أن نتصوّر أنّ أولئك المشتركين في شراكة اجتماعية يختارون معا في فعل مشترك واحد المبادئ التي سوف تخصص الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد التقسيم للمنافع الاجتماعية** »[1].

نستنتج أنّ الأطراف والمتفاوضين هم الذين يختارون المبادئ التي تخدمهم وتخدم غيرهم في آن واحد ويراعون بذلك مصلحتهم ومصلحة غيرهم على أساس المعاملة بالمثل للوصول إلى اتفاق يحمي حقوقهم وواجباتهم الأساسية ويضمن التوزيع العادل للخيرات المادية. فما هي هذه المبادئ التي توصّلوا إليها؟

أولاّ : مبدأ الحريات الأساسية المتساوية

يُؤكّد رولز على ضرورة الحرية من خلال قوله:«**لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن إلغاؤه ،في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته** » [2]. ومنه فهذا المبدأ يرمي إلى ضمان حريات و حقوق متساوية للجميع أي الحريات الأساسية الأكثر أهمية التي تتمثل في الحريات السياسية كالحق في التصويت في الانتخابات،والحق في احتلال منصب مسؤول عمومي وحرية التعبير والاجتماع وحرية التفكير والوعي، إضافة إلى ذلك نجد احترام السلامة الجسدية والسيكولوجية للشخص والحق في الملكية الشخصية والحماية من التوقيف والحبس التعسفيين .[3]

وفي موقع آخر نجد رولز يؤّكد على دور وقيمة هذا المبدأ أي مبدأ الحريات الأساسية وهو المبدأ الأول من مبادئ العدالة في قوله « **أنّ المبدأ الأول يتطلب ببساطة أنّ أنواعا**

---

[1]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 39

[2]- **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 148

[3]- **جان فرانسوا دورتيي**: فلسفات عصرنا، تر:ابراهيم صحراوي (ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص 209

معينة من القواعد ،تلك التي تعرف الحريات الأساسية. أنْ تُطبّق على كل شخص بالتساوي وأنْ تسمح بالحرية الواسعة القصوى المتوافقة مع حرية مماثلة للجميع » . [1]

ومنه نستنتج أنّ رولز يرى أنّه على جميع الأشخاص أن يتمتعوا بالحرية المتساوية ويجب أن تكون مماثلة مع بعضهم البعض وذلك لكي لا يكون هناك ظلم وجور حتى لا تتفوق فئة على أخرى وحتى لا تظهر الأنانية والتسلط على فئة محرومة في المجتمع . ففي هذه الحالة يكون الجميع سواسية ،لديهم نفس الحقوق ونفس الواجبات .

إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز قد قام بتقييد هذا المبدأ أيْ الحريات الأساسية بشرط المساواة و ذلك لكي يضمن تنظيم جيد للمؤسسات الاجتماعية باعتبار أن الحرية هي من الحقوق الطبيعية للأفراد فكل شخص يجب أن يتمتع بها ،لكن تبقى هذه الحرية تحت قيود وذلك من أجل الحد من الظلم واللاعدل. الذي قد يجعل فئة تتمتع على فئة أخرى ،وبالتالي يظهر التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وهذا مالا يتفق مع نظرية العدالة "لجون رولز وبالتالي فتقييد الحريات هو السبيل الوحيد. وبذلك يقول « **السّبب الوحيد لتقييد الحريات الأساسية وجعلها أقل اتساعا هو إذا لم يكن الأمر كذلك فسوف تعيق إحداه الأخرى ».** [2]

ونستنتج أنّه إذا لم يتم تقييد هذه الحريات سوف تنتشر الفوضى والظلم وجميع أنواع التعسف في المجتمع. وتظهر الأنانية والفردانية وحب المصلحة الشخصية حتى لو كانت على حساب الآخر. وهذا ما نجده عند الاتجاه النفعي والذي كان رولز من أشد المنتقدين له بحيث كانت هذه النظرة مسيطرة في الدول الأمريكية والأوروبية وحتى في الدول العربية. وذلك من خلال تفشي بعض المظاهر التي نشهدها حاليا في عصرنا كحب الذات والسيطرة على الآخر والطمع والجشع وحب التملك فقد أصبح الإنسان حاليا ذئبا لأخيه الإنسان على حد التعبير الهوبزي.

---

[1]- جون رولز، نظرية في العدالة، ص97

[2]- المصدر نفسه، ص97

إذن نجد أنّ رولز يرى بأنّ اتساع الحرية عند فئة ،يعني بالضرورة إعاقة وسد حريات فئات أخرى ولهذا نجده يقيد الحريات الأساسية بشرط المساواة والذي يمنح الجميع نفس الحقوق والواجبات ويجعلهم في كفة واحدة دون تفضيل فئة على أخرى. وبالتالي يكون النّاس سواسية لأنّ لهم نفس المعاملة ونفس الحقوق بشكل متساوين وهذا ما يحُّد من الخلافات ويجعلهم متحابين ومتشاركين في المشاريع التعاونية.

كما أنّ الحريّة هنا ليست بمعناها الميتافيزيقي .بل المقصود بها القدرة على الفعل والتعبير الحر والاستمتاع بالملكية في حماية القوانين ودون السيطرة على الغير. فمبدأ الحرية يؤكّد الحق المتساوي للجميع في الحريات الأساسية فلكل إنسان حق متساو في أوسع جملة من الحرية الأساسية. [1] وبهذا المبدأ الذي يضمن الحق المتساوي في الحريات الأساسية للجميع، يضع رولز حدًا للمجتمعات التي كانت تضحي بالأقلية لصالح رفاهية الأغلبية.

إضافة إلى يرى رولز بأنّ ربط الحريات بالفلسفة النفعية وبالتقدّم المادّي أو بأي مذهب آخر، يعني إعطاء الأولوية لمجموعة الحريات التي تخدم هذه الغاية وقمع الحريات الأخرى ومن ثمة فإن الحريات الأساسية بين المواطنين لا تبقى متساوية عندما تخضع لغاية أو غايات مسبقة « **فكلما اختار المجتمع البحث عن تحقيق أعلى قدر ممكن من قيمة مختارة سلفا ،سواء كانت باطنيّة أم مادّية فإنّه يضطَّر إلى التضييق على بعض الحرّيات المتعلّقة بالحقوق المدنية المُتساويّة لا تكون مضمونة إذ كانت مبنية على فلسفة غائية** ».[2] ومن هذا المعنى يجب أنْ لا تكون الحرّيات الأساسية المتساوية مبنية على فلسفة غائية أو نفعية أو على أي مذهب آخر لأنها سوف تختل وتعطي الأولوية لفئة من المجتمع على فئة أخرى محرومة وبالتالي تظهر اللاعدالة والظلم في المجتمع وتكون طبقة تعيش الرفاهية وأخرى

---

[1] - **جاكلين روس**، الفكر الأخلاقي المعاصر،تر: عادل العوا(ط1، بيروت:عويدات للنشر والتوزيع،2001)، ص35

[2] - **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 262

تتعرض للحرمان والبؤس والشقاء وهذا ما يرفضه في نظريته عن العدالة. ونستنتج في الأخير أنّ بناء الحياة السياسية في ضوء العدالة كإنصاف تقتضي المساواة في الحريات بين الشركاء المتعاقدين. ويبدو لنا أنّ هذا المبدأ مستمد من ماهية الفرد ككائن أخلاقي عاقل ينبغي أنْ يتمتّع بالحق في الحريّة والمساواة وإنّ الهدف من تأكيده كمبدأ أوّل هو التّجاوب مع التطلعات العميقة المتعلّقة بالعدل كمطمح أساسي للديمقراطية والليبرالية الحديثة .[1]

ثانيا: مبدأ التفاوت أو اللامساواة

سوف نتطرق هنا إلى بيان مبادئ العدالة التي ستكون توزيعًا منصفًا بين جميع الأفراد. وفي هذا نجد في يقر بمبدأ اللامساواة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وذلك في قوله بأنه **« يجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين أولهما يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي ستكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص وثانيهما يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الأقل مركزا ».**[2]

ومنه يتبيّن لنا أنّ هذا المبدأ الذي أسّس له رولز ينقسم إلى قسمين مبدأ الاختلاف أو التفاوت أو يمكن تسميته بمبدأ الفرق. بحيث يقع هنا تسوية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون أعظمها نفعا لأقل المستفيدين أو الطبقة الأقّل حظّا وحرمانا في المجتمع ،ومبدأ تكافئ الفرص والذي يترتب عليه مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع تحت شروط المساواة العادلة . إضافة إلى ذلك نجد أنّه يهدف من خلال هذا المبدأ إلى تأسيس العدالة الاجتماعية، لكنّه يراعي حقيقة أنّه في مجتمع ذو مساواة مطلقة تتعرض الإنتاجية لخطر الانخفاض كثيرا إلى حد يتضرّر معه الجميع حتى الفئة الأكثر حرمانا وفي هذا المنطلق يؤكد "رولز" أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية عادلة في حالة واحدة فقط إن

[1]-**بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص254

[2]- **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص148

كانت منتجة لمزايا تعويضية للأفراد الأكثر حرمانا.[1] فنستنتج من هذه الحالة إذن أنّه لا يوجد تفاوت أو لاعدالة بحكم أنّ في هذه الوضعية تتحسن وضعية المحرومين أو الفئة الأكثر فقرًا وشقاءًا .

كما يرى "رولز أنّه« **في مجتمع حسن التنظيم يتمتع الجميع بالحقوق و الحريات الأساسية المتساوية و نفس الفرص المنصفة المؤمنة، ويكون المواطنين الأقل انتفاعا هم الذين ينتمون إلى طبقة المدخولات ذات التوقعات الأدنى. وإنّ القول بوجوب تنظيم حالات اللامساواة في المدخول والثروة للمنفعة القصوى لمن هم أقل انتفاعا، يعني أنّه علينا أن نقارن أنظمة التعاون لمعرفة كيف يكون تحسن هؤلاء في كل منها ثم ننتقي النظام الذي يكون فيه هؤلاء في حالة أفضل من حالاتهم في أي نظام آخر.**[2]

ومن هذا المنطلق نجد أن رولز يهدف إلى إيجاد نظام تكون فيه المنفعة القصوى لفائدة من هم أقل حرمانا وانتفاعا في هذا المجتمع وبالتالي تتحسن ظروف معيشتهم وتصبح جميع طبقات المجتمع و جميع الفئات متساوية وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية وبالتالي نقضي على تفشي الأنانية والظلم والجور واللاعدل في المجتمع.

ولقد أكدّ رولز على دور مبدأ الفرق ومبدأ اللامساواة من خلال قوله « **يقتضي مبدأ الفرق* أنّه مهما عظمت حالات اللامساواة في الثروة والمد خول ،ومهما كانت إرادة النّاس للعمل لكسب حصصهم الأكبر من الناتج فإنّ حالات اللامساواة القائمة يجب أنْ تساهم بكفاءة في فائدة الأقل حرمانا وانتفاعا. وإلا فاللامساواة غير مسموح بها» .**[3]

---

[1]- **جان فرانسوا دورتي**، فلسفات عصرنا، ص209

***مبدأ الفرق**، وهو المبدأ الذي يجب تطبيقه دائما في مؤسسات خلفية يتحقق فيها مبدأ الحريات الأساسية المتساوية ومبدأ التساوي المنصف

[2] -**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 174

[3]- المصدر نفسه، ص 182

يعني هذا أنّ السماح باللامساواة والتفاوت يتم في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت هذه المنافع تصبّ في فائدة الأقّل حرمانا وبهذه الحالة فقط يكون التوزيع عادلا للخيرات المادية وبالتالي تخرج هذه الفئات من دائرة الفئات المحرومة ولتصبح بعد ذلك في مستوى معيشي أفضل. ومن ثمة تغيب هذه الفئات من المجتمع شيئا فشيئا.

ومن هنا نستنتج أنّه يتم قبول أنواع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بشرط أن تكون منظّمة لصالح الأقلين حظّا. وأنّها تكفل لهؤلاء الأشخاص وضعًا مرضيًا بأنّ صنوف التفاوت ستنظم لصالح كل إنسان.[1]

إذن فهذا المبدأ يقّر بأنّه من الواجب توزيع المنافع على نحو يستفيد منه الأقليّة حظًا أي الفئة الأقّل انتفاعا في المجتمع . ومنه فهذا المبدأ الرولزي لو طبّقناه على معظم البلدان العربية خصوصًا البلد الذي نعيش فيه اليوم و ننتمي إليه لتحققت العدالة الاجتماعية و لاستطعنا القضاء على معظم هذه الفئات المحرومة التي تعيش الأوضاع المزرية والشقاء دون الاكتراث لأوضاعهم .

إضافة إلى ذلك نجد مبدأ تكافئ الفرص و الذي يقرّ "جون رولز" بأهميته في بناء نظرية العدالة الاجتماعية ، إذ نجده يؤّكد على هذا المبدأ من خلال قوله « **أنّ أولئك الذين لديهم إمكانّيات و مهارات متماثلة يجب أنْ يكون لديهم فرص حياة متماثلة ، وبشكل أكثر تحديدًا بافتراض وجود توزيع للموجودات الطبيعية، يجب أن يحصل أولئك الذين هم في نفس المستوى من الموهبة والإمكانية ولديهم نفس الرّغبة لاستخدامها على إمكانيّات النّجاح نفسها بصرف النّظر عن موقعهم المبدئي في النّظام الاجتماعي** ».[2]

---

[1]- **جاكلين روس**، الفكر الأخلاقي المعاصر، ص 43

[2]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص107

والمقصود من هذا أنّ رولز يرى أنّه يجب على جميع أفراد المجتمع أن تمنح لهم الفرص ذاتها إن كانوا يتمتعون بنفس الموهبة والإمكانّيات العقليّة والجسدّية التي تمكّنهم من النجاح بالرغم من اختلاف طبقاتهم الاجتماعية التي ينتمون إليها وبذلك نضمن الحفاظ على منح فرص متساوية للجميع بدون أن تتوقف فرص اكتساب المعرفة الثقافية والتعليمية والمهارات على الوضع الاجتماعي للفرد.

ويرى رولز أنّ هذا المبدأ هو الذي يضمن ما يسميه بالمبدأ الليبرالي للمساواة المنصفة في الفرص إذ يقتضي هذا المبدأ حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب.[1]

أضف إلى ذلك نجد"رولز" يقرّ بأنّه ينبغي أنْ يستفيد كل شخص من الفرص ذاتها في الوصول إلى مختلف الوظائف والوضعيات الاجتماعية وهو ما يعرف بتكافئ الفرص ولهذا المبدأ أسبقية على مبدأ الاختلاف، ذلك لأنّه ليس لنا أنْ نضيّق مجال تساوي الفرص ولصالح تحسين الظروف المعيشيّة لكل فرد.[2] ويعني هذا أنّ المبدأ الأوّل له الأولويّة في ترتيب المبادئ على المبدأ الثاني وهذا ما نجده في قوله « **يجب ترتيب المبادئ في ترتيب تسلسلي حيث يسبق المبدأ الأول الثاني**».[3]

ومن خلال مبدأ الحريّات نجد أنّ "رولز" يعطي الأولويّة للحرّيات الأساسيّة، بحكم أنّ هذا المبدأ يرمي إلى ضمان حريّة وحقوق متساوية بين الجميع فيعتبر من الحقوق الطبيعيّة للفرد الذي يعطي مكانته كذات وكشخص ،كما نجده من المواضيع الأولى والذي ينصّ عليها الدستور .ولذلك لا يمكن تعويض هذا المبدأ بأي مبدأ آخر ولا يمكن تجاوزه. لأنّ

---

[1]- **عبد الرحمان بووشمة** « نظرية العدالة عند جون رولز»(الطبعة الأوروبية يوم 1-06-2009) نقلا على الموقع www.maghress.com/aladabia

[2]- **جان فرانسوا دورتي**: فلسفات عصرنا، ص 209

[3]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 194

انتهاكه يعتبر إخلال لنظام العدالة الاجتماعية وبالتالي تغيب المبادئ الأخرى وتصبح لا معنى ولا أهمية لها.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول أنّه لا يمكن التّضحية بالمبدأ الأوّل لفائدة الثاني، فالمساواة في الحريّة سباقة على المساواة في الفرص. ولهذه الأخيرة أولوية على توزيع المتساوي للثروات وداخل كل منها لا يقبل بالتفاوت ولا تقبل اللامساواة إلّا إذا كان سيستفيد منها أولئك الذين هم أكثر تعرضًا للحرمان والضعف والفقر من غيرهم . ومن هذه المبادئ سيتم التوزيع العادل للمنافع الأساسية حسب "رولز" كأهمّ نقطة عمليّة نحو استعادة العدالة لكل المجتمعات الحديثة.[1]

إذن فمن الواضح أنّ البنية الأساسية للمجتمع الذي أراد "رولز" إنشاءه انطلاقا من مبادئ العدالة السالفة الذكر ؛والذي يبدأ موضوعها الأول من الدستور الذي يركز على دعم الحريات الأساسية المتساوية للجميع ،ثم مؤسسات العمل الاجتماعي التي تنظّم التفاوت في المداخل والحظوظ الاقتصاديّة بحيث يقدّم الكل وخاصة الأكثر حرمانًا وأنْ يجرى ضمن التكافؤ التام للفرص وبهذا تعمل مبادئ العدل على إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع العادل عبر كل أوجه ونشاط الحياة السياسية والاجتماعية من دون توقف وانحراف.[2]

نستنتج من خلال هذا المبحث أنّ رولز يسعى من خلال نظريّة العدالة إلى خلق توازنات جديدة من الحريّة و المساواة على قواعد أخلاقيّة للعدالة كإنصاف ،فيهدف إلى معالجة الانحرافات التي آلت إليها الليبرالية السياسية، فالمخاطر التي تتربّص بالعدالة السياسية في عالمنا المعاصر ،كلها بادية للعيان في تجلياتها المختلفة كتعاظم الأنانية وتضخم الفر دانية ،وتفكك الأواصر الاجتماعية . فكل هذه الانحرافات تجعل نهج الليبرالية السياسية محفوفًا بالمخاطر ولذلك نجده قد دعا إلى المساواة الديمقراطية من خلال تجسيد

[1] - **عبد الرحمان بووشمة**، نظرية العدالة عند جون رولز، ص 4

[2] - **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 254

مبادئ العدالة (المبدأ الأوّل و الذي يتضمن الحريّات الأساسية المتساوية والمبدأ الثاني التوزيع العادل للخيرات الماديّة للفئة الأقل حرمانا (مبدأ التفاوت) وفتح فرص للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص(تكافئ الفرص) ومن خلال تجسيد لهذه المبادئ نضمن تحقيق مجتمع يسوده روح التعاون والمساواة والإخاء وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المنصفة.

المبحث الثاني: إيبستيمولوجية الوضع الأصلي وحجاب الجهالة

1_الوضع الأصلي : the original position

تعدّ فكرة الوضع الأصلي فكرة جوهرية وهامة في نظريّة العدالة كإنصاف لجون رولز ونجده يعرّفه في قوله : «**الوضع الأصلي هو الوضع الاجتماعي المبدئي المناسب الذي يضمن أنْ تكون الاتفاقات الأساسيّة التي يتّم التوصّل إليها فيه منصفة** ».[1]

كما يعرّفه أيضا بأنّه:« **التأويل الفلسفي الأكثر تفصيلا لوضع الاختيار المبدئي من أجل تحقيق الفرص و هو صياغة نظرية في العدالة** ».[2] ومن خلال هذا يتبين أنّ رولز اتخذ الوضع الأصلي كوضع مبدئي لكي يتوصل فيه جميع الأطراف لاتفاقيات أساسية ومنصفة لبناء نظريّة العدالة الاجتماعية.

ونجد فكرة الوضع الأصلي فكرة افتراضية مخترعة من طرف رولز والذي يرى بأنّه يجب فهمه على أنّه افتراضي يهدف من خلاله إلى تحقيق تصوّر عن العدالة وفي هذا الصدد نجده يقول « **يجب فهمه على أنّه وضع افتراضي صرف له هذه المواصفات حتى يقودنا إلى تصوّر معين عن العدالة** » . [3]

---

[1]- **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 46

[2]- المصدر نفسه، ص 46

[3]- المصدر نفسه، ص 39

إضافة إلى ذلك نجد أنّ فكرة الوضع الأصلي لرولز ،تقابل الحالة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي، كما بيّنا ذلك سابقًا. وبهذا نلاحظ أنّ رولز قد ارتأى العودة لفكرة الحالة الطبيعية من أجل بناء تصوره للعدل ،ففي الحالة الطبيعية كما أقّرها روسو مثلا ،كان كل فرد يتمتع بحريّته ،كما توفرت المساواة بين الجميع في القدرة على التفكير العقلاني واحترام الذات. وهذا قبل أن يعرف الناس قدراتهم ومواهبهم ومركزهم الاجتماعي وقبل أن يعرفوا الملكيّة. فالحالة الطبيعية هي وضع أفراد عقلانيين متساويين قادريين على الاتحاد في مجتمع متعاون.[1]

وانطلاقا من هذه الفكرة قد بيّن رولز تصوّره للوضع الأصلي الذي اعتمد عليه في تأسيس الجزء النّظري والذي اعتبره محاولة لرفع نظريّة العقد الاجتماعي إلى أعلى درجة من التجريد، فلا ينبغي أنْ تتصور العقد الأصلي كفكرة لإقامة انتماء إلى مجتمع خاص أو لإقامة شكل خاص من الحكم ،بل إنّ الفكرة التي تقودنا هي اعتبار مبادئ العدل المشروعة التي تنظم البنيات الأساسية للمجتمع موضوعا لاتفاق أصلي.[2]

ونجد من بين الصّفات التي ذكرها رولز في هذا الوضع الأصلي بأنّه لا أحد من الأشخاص يعرف موقعه في المجتمع لا طبقته أو وضعه الاجتماعي ولا يعرفون تصوراتهم للخير في هذا الصدد نجده يقول «**إني أفترض أنّ الأطراف لا يعرفون أنواعا معيّنة من حقائق معينة في المقام الأول. ولا أحد يعرف نصيبه من التوزيع المتعلق بالإمكانيّات والموجودات في الطبيعة، ذكاءه وقوته وما شابه وتصوره للخير لا يعرفه وحتى خصوصيات خطّته العقلانية للحياة أو حتى السّمات الخاصّة لوضعه السيكولوجي ،وأكثر من هذا أفترض أنّ الأطراف لا يعرفون ظروف مجتمعهم الذاتي الخاصة** » .[3]

---

[1] - **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 249

[2] - المرجع نفسه، ص 249

[3] - **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 181، 182

والمقصود من هذا الحديث أنّ الأشخاص في هذا الوضع لا يعرفون حتى أبسط الأمور المتعلقة بأنفسهم كالقوة والذكاء وأعمارهم ولا يدركون الزمن الذي يعيشون فيه ويجهلون كذلك وضعهم الاجتماعي وإلى أي طبقة ينتمون. ونلاحظ في هذا الوضع الأصلي يكون الناس متساوون في كل شيء وبالتالي لا تخلق هنا الأنانية والمصلحة الشخصية مادام الناس يجهلون وضعهم إن كانوا فقراء أو أغنياء، فهُم لا يعرفون قدر المنافع التي سيفقدونها في هذا الوضع.

إضافة إلى ذلك نجد أنه في هذا الوضع تلتقي كما رأينا مجموعة من الأطراف يتمتع كل واحد فيها بالحكمة العامة والجهل الخاص بحيث يسعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته لكنه يعجز كل العجز أنْ يميّز بين ملامحه وملامح الآخرين.وفي ظّل هذا الوضع لا مناص لكل منهم من أن يحاول التماس تلك المبادئ التي لا تحابي إنسانا على حساب آخر والتي يمكن أن يستفيد منها أيّا كان. ومن ناحية أخرى فإنّ كلاّ منهم وبحكم عقلانيتهم سوف يحتاط للمستقبل حينما يماط عنه اللثام ويتبيّن حقيقة أوضاعه والتي قد تكون هي أسوء الأوضاع. وعلى هذا الأساس فإنّ المتفاوضين بعد أنْ يتّفقوا على ضرورة إحياء المبادئ المطروحة وعدم تحيزها. فإنّهم سوف يتّفقون كذلك على ضرورة أنْ تأخذ هذه المبادئ بعين الاعتبار وضع ذوي الميزات الأدنى في المجتمع.[1]

نستنتج أنّ مبادئ العدالة يتمّ اخيارها خلف حجاب من الجهل وبالتالي هذا يضمن أنّ لا أحد من الأشخاص يتضرّر أو يحصل على منفعة خاصة به .فجميع الأطراف في هذا الوضع يأخذون موقع متشابه ومتساوي وعليه فلا أحد يستطيع أنْ يبني مبادئ العدالة بما يتوافق مع مصالحه الخاصة. وبهذه الحالة تكون هذه المبادئ التي يتوصل إليها الأطراف في هذا الوضع الأصلي منصفة بحكم أنّها نتيجة إتفاقية منصفة.

[1] - **أنطوني دكرسبتي وكينيث مينوج**، أعلام الفلسفة المعاصرة، تر:نصار عبد الله (الإسكندرية الهيئة العامة للمكتبة، 1996)، ص 141

إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز قد افترض بأنّ الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيين ويؤكّد على ذلك في قوله «**لقد افترضت دائمًا أنّ الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيين. و افترضتُ أيضًا أنّهم لا يعرفون تصوّرهم للخير** ».[1] ويعني رولز من هذا الكلام أنّ الأفراد لديهم القدرة على التفكير واستنتاج خطط عقلانية في تسيير أمور الحياة لكن لا يعرفون تفاصيل هذه الخطط ولا حتى المصالح والغايات المترتبة عنها.

في هذا الوضع الأصلي يملك الأفراد القدرة على الحساب العقلاني الأداتي لمصلحتهم وخيرهم الخاص ؛غير أنّهم يختارون الخير من وجهة نظر المحو الكلي للمعايير التاريخية أي للخير الذي لم يحدد بعد بأي مضمون ثقافي أو فلسفي أو أخلاقي. وبالتالي يبقى للخير قدرة على الاختيار العقلاني لرؤية حرة تتحقق وتتجسد في مشروعات الحياة الواقعية.[2]

ومنه فإنّ الشركاء والأطراف في هذا الوضع الأصلي لهم القدرة على التفكير العقلاني والعاقل في نفس الوقت. بحيث لا يطلب منهم أنْ يطبّقوا مبادئ العدل قبلية أو سابقة بل إنّهم يختارون خيرهم بحرية وعقلانية.[3]

كما يعتبر رولز«الوضع الأصلي على أنه افتراضي لا تاريخي ،افتراضي لأنّ فيه يسأل الأطراف عمّا يمكنهم الاتفاق عليه وماذا يريد من الاتفاق. وهو ليس تاريخي لأنّه لا نفرض أنّ الاتّفاق قد وقع أو يُمكن أنْ يقع في وقت ما ».[4]

وبالتالي نجد أنّ الوضع الأصلي يجب فهمه على أنّه وسيلة تمثّل. وباعتباره كذلك فهو صياغة لمعتقداتنا كأشخاص. حيث يكون كل واحد من الأطراف مسؤول عن المصالح الأساسية للمواطن الحر والمتساوي مع غيره . وتكون الأطراف متمو ضعة بصورة منصفة

---

[1] - **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 188

[2] - **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 253

[3] - المرجع السابق، ص 253

[4] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 109

لتصل إلى اتفاق خاضع لقيود مناسبة عامة لمصلحة مبادئ العدالة السياسية.[1] ومنه فالأشخاص في هذا الوضع يكونون في حالة من المساواة ومتموضعون بصورة منصفة ويجهلون وضعهم الاجتماعي. وبالتالي يصلون إلى اتفاق منصف لمبادئ العدالة السياسية باعتبار أنّ كل فرد مسؤول عن المصالح الأساسية للمواطن الحر والمتساوي مع غيره من الأفراد .

2– **حجاب الجهالة**: VOIL OF IGNORANCE

تعد فكرة حجاب الجهل من الأفكار الأساسية والجوهرية في نظريّة رولز فهي وضعية افتراضية تعدّ الأكثر أصالة في فكره وفي بناء نظريته .ويرى أنّه تحت هذا الستار أو الحجاب لا أحد يعرف وضعيته الخاصة في المجتمع ولا يعي مؤهلاته الطبيعية. ويكون هو القادرعلى إمكانية بلورة المبادئ لفائدته النفعية.[2] وبالتالي سيكون الناس في هذه الوضعية الافتراضية مكلفين بتحديد قواعد المجتمع الذي ينبغي إنشاؤه دون معرفة مسبقة للوضعية الاجتماعية التي سيكونون عليها ،ولا قدراتهم الشخصية مثل الذكاء أو القوة .حيث يجهل كل واحد الخطوط المميزة لشخصيته وتصوره الخاص للخير أو مشروعه الشخصي في الحياة.[3]

كما يؤكد رولز كذلك بأنّ مبادئ العدالة سيتم اختيارها خلف حجاب هذا الجهل لكي لا يتمكن أحد الأطراف من أن يضع مصلحته الخاصة على أشخاص آخرين و في هذا الصدد يؤكد على ذلك بقوله « **إن مبادئ العدالة يتم اختيارها خلف حجاب الجهالة و هذا يضمن عدم انتفاع أو تضرر أي فرد في اختياره لمبادئ من خلال حصيلة الفرص الطبيعية أو**

---

[1] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص112،111

[2] - **جان فرانسوا دورتيي**، فلسفات عصرنا، ص 28

[3] - المرجع نفسه، ص 208

فرضية الشروط الاجتماعية بما أنّ الجميع يحتلُّون موضعًا متشابهًا و لا أحد يستطيع تصميم مبادئ لمحاباة ظرفه تكون مبادئ العدالة نتيجة اتفاقية وصفه منصفة».[1]

ومن هذا المنطلق نصل إلى نتيجة وهي أنّه من خلال هذه المبادئ العادلة نصل إلى بناء اتفاقية منصفة أو إلى العدالة كإنصاف لأنّها تُبنى على حرية ومساواة تامتين.

إضافة إلى ذلك نجد أنّ ستار الجهل حسب رولز يجعل اختيار موحد لتصّور مميز للعدالة أمرًا ممكنا ،بما أنّ شركاء عقلانيين يجهلون ما يجعلهم مختلفين بعضهم عن بعض سيقتنعون كلهم بالحجج نفسها، إذا وجد أحدهم بعد تفكير ناضج أنّ تصورا ما للعدالة أفضل من تصور آخر فإن الجميع سيفضلونه و يتوصلوا إلى اتفاق جماعي وبالتالي فإنّ المؤلف بنظريته «**يعمم نظرية العقد الاجتماعي المعروفة جيدا ويرفعها إلى أعلى مستويات التجريد** ».[2]

ويعني هذا أنّ الهدف من إضافة جون رولز مصطلح حجاب الجهالة هو ضمان الحيطة التامة لعملية التفاوض والحيلولة دون أنْ يحاول أحد المتفاوضين أنْ يتحيّز إلى أوضاعه الشخصية مبادئ يطرحها على الآخرين فمادام كل متفاوض لا يعلم شيئا عن أوضاعه الخاصة فإنّه لا يستطيع أنْ يطرح مبادئ متحيزة إلى أوضاع يعيّنها يستفيد منها البعض على حساب الآخرين خفية أن لا يكون هو من بين المستفيدين ،عندما يماط عنه ايبستيمولوجية الوضع الأصلي وحجاب الجهل ويتبين له أنّ هذه الأوضاع لا تنطبق عليه.[3] ومنه فإنّ فحجاب الجهل هو طريقة ايبستيمولوجية لتحييد تأثير العوامل الذاتية والموضوعية الخارجية والتاريخية ،عندما يتعلق الأمر بتصور المبادئ الأساسية للعدل في المجتمع.[4]

---

[1]- **جون رولز**،نظرية في العدالة، ص 40

[2]- **جان فرانسوا دورتي**، فلسفات عصرنا، ص 208

[3]- **أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج**، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص140،141

[4]- **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة،ص 251

إذن نستنتج أنّه مع فكرة حجاب الجهل تتّضح لنا فكرة الوضع الأصلي من حيث هي إجراء كوني شامل للتنازل يزيل فيه الجميع من أذهانهم كل الأفكار الذاتية والنفسية والثقافية التي تمنع الاتفاق على مبادئ شاملة وكلية للعدل.[1]

ومن خلال هذا المبحث نستنتج أنّ فكرة الوضع الأصلي وحجاب الجهل هما فكرتان افتراضيتان اخترعها رولز وذلك من أجل بناء نظرية في العدالة تكون منصفة لجميع الأطراف ،لأنّه من خلال هذا الوضع يكون الأشخاص في مساواة تامة من الحرية والقدرات العقلانية وبالتالي سيتوصلون في الأخير إلى بناء مبادئ عادلة تتأسّس عليها المجتمعات ويتحمل هؤلاء الأطراف نتائج اختياراتهم مهما كان الجيل الذي ينتمون إليه.

المبحث الثالث: أنواع العدالة وعلاقتها بالعدالة التوزيعية

سنعرض في هذا العنصر باختصار لأنواع العدالة عند رولز وعلاقتها بالعدالة التوزيعية وسنركز على هذه الأخيرة باعتبارها محطة هامة في مشروعه السياسي.

1-أنواع العدالة

وتنقسم أنواع العدالة إلى ثلاث مستويات: **العدالة المحلية**:وهي المبادئ التي تتبعها الجمعيات والمؤسسات داخل البنية الأساسية والتي تطبّق مباشرة عليها،[2] ويكون المواطنون داخل هذه المؤسسات في حالة من المساواة في الحرية وفي تكافئ الفرص في التعليم بمراعاة طبقتهم الاجتماعية وقدراتهم ومواهبهم،[3] **العدالة الأهلية**: والتي لها الأولوية في الترتيب ويقصد بها المبادئ التي تطبق على البنية الأساسية وتتمثّل في الأسرة والذي يكمن دورها الجوهري في تأسيس انتاج المجتمع هو وثقافته من الجيل إلى الجيل الذي يليه،[4] كما

[1]- **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 251
[2]- **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص101
[3]- المصدر نفسه، ص144
[4]- المصدر نفسه، ص 336

تضمن الحقوق والحريات والفرص المنصفة لجميع أعضائها سواء بالنسبة للذكور والإناث فلا فرق بينهما. **والعدالة العالمية:** وهي المبادئ المطبّقة على القانون الدولي والتي تتجسّد في قانون الشعوب. [1]

2_ أهمية العدالة التوزيعية:

تعد فكرة العدالة التوزيعية من أهم الأفكار التي تطرّق إليها رولز في بناء مشروعه في نظرية العدالة ؛فلتحقيق التوزيع العادل بين أفراد المجتمع يجب أن تكون المبادئ مصاغة من أجل التوزيع المنصف بين جميع المواطنين .ويؤّكد على ذلك من خلال قوله «**يجب أنْ تصاغ المبادئ التي تُعيّن التوزيع المنصف وإلى أقصى حد ممكن ،بلغة تسمح لنا من تحققها** [2]

ومن هنا يمكننا اعتبار جون رولز واحدًا من أنصار إعادة التوزيع فهو لا يؤمن بأنّ وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي بل إنها تتعدى ذلك لتحقيق العدل التوزيعي على نحو يراعي مصلحة الشرائح الأكثر عوزا والأشد كدحًا في المجتمع.[3] فهو يدرك تمامًا أنّ هناك فروق وتباينات في المزايا الفردية فالطبيعة لا تمنح جميع الناس نفس القدرات العقلية والجسدية. وبالرغم من عدم إمكانية الغاء هذه الفروق إلا أنّه يمكن التقليل من آثارها وذلك عن طريق استفادة من هم الأتعس حظّ على انجازات الموهوبين والمتفوقين[4]. ومنه يتضح لنا أنّ رولز يهدف من خلال العدالة التوزيعية إلى استفادة من هم معوز يين و الأقل حظا في المجتمع وذلك بتوزيع الخيرات والثروات بحيث تستفيد هذه الفئة من أكبر قدر من الحصص التوزيعية.

---

[1]- جون رولز، العدالة كإنصاف، ص 101

[2] - المصدر نفسه ،ص203

[3] - **أنطوني دي كرسيني وكينيث مينوج**، أعلام الفلاسفة السياسية، ص 149

[4]- المرجع نفسه ،ص149

ولقد نظّر رولز لفكرة العدالة التوزيعية التي تحقق المصلحة الفردية والإنصاف في الوقت نفسه في إطار ضمان استقرار المصلحة الكونية. ويرى أنّ طريقة توزيع الخيرات الأولية بين أفراد المجتمع هو أمر أساسي فإنّ معرفة المجتمع العادل لا يقوم إطلاقا على كمية الخيرات الأوليّة بل على طريقة توزيعها على من هم الأقل حظا فحسب.[1] ومنه يؤكّد على ضرورة طريقة التوزيع العادل لهذه الخيرات والثروات على من هم الأقل حظا فقط فمن هنا تكمن العدالة الاجتماعية وتتحقق.

إذن نلاحظ أن العدالة التوزيعية تقوم بتوزيع الثروات والمداخل والفرص الناجحة خدمة للأقل انتفاعًا وذكاء. وكذلك حتى لا يؤدي التفاوت في المداخل إلى فرض نفوذ الأثرياء وحدهم وسيطرتهم واحتكار الحريات الأساسية لصالحهم وإفراغ العدل من محتواه.[2] ومن هذا المعنى يتبين لنا بأنّ العدالة التوزيعية تمكّننا من ضمان الحفاظ على كرامة الفئة الأقل دخلا في المجتمع والأكثر حرمانا وعدم سيطرة الطبقات الأكثر حظا وثراء في المجتمع وبالتالي تتحقق العدالة الاجتماعية ونقضي على الفقر والشقاء والحرمان.

كما نجد أنّ رولز قد جسّد مبدأ الفرق في العدالة التوزيعية باعتباره من المبادئ الأساسية لتحقيق التوزيع العادل في الثروات كما يمكن اعتباره آلية إجرائية من آليات تحقيق العدالة التوزيعية، لأنّه الأكفأ وفق المفاهيم التأسيسية للعدالة بوصفها إنصافا، فنجده يعمل في ظل تحقق المبدأ الأوّل(الحريات الأساسية المتساوية) والشق الأوّل من المبدأ الثاني(مبدأ الاختلاف أو اللامساواة) من مبادئ العدالة.[3]

---

[1] - **علي تتيات و محمد بلعزوقي**، «العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية المجلد 28(5)،2014)، ص 1239

[2] - **بليمان عبد القادر**، الأسس العقلية للسياسة، ص 250

[3] - **محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص209

كما نجده يقرّ بدور مبدأ الفرق في التوزيع العادل من خلال قوله «**إنّ مبدأ الفرق يمثل اتفاقا على اعتبار توزيع المواهب الطبيعية في بعض الجوانب كأصل مشترك وعلى التشارك في المنافع الاجتماعية والاقتصادية الأكبر التي تصبح ممكنة بوساطة المُتممات لهذا التوزيع** ».[1] ومنه فإنّ أولئك المفضلون من خلال الطبيعة بصرف النظر عمن يكونون قد يكتسبون من حظهم الجيد فقط على أساس شروط تحسن الوضع لأولئك الخاسرين؛ فلا يتوجب أن يكسب المفضلون من خلال الطبيعة لمجرد أنّهم أكثر موهبة. ولكن فقط لتغطية تكاليف التدريب والتعليم لاستخدام المواهب بطرق تساعد الأقل حظا كذلك[2].

وفي نفس هذا السياق فالأفراد لا يريدون أن يحققوا منفعتهم الذاتية على حساب منفعة الآخرين ،بل يجب أن تكون موزعة ومشتركة بين جميع الطبقات لكي يتحقق العدل والمساواة وفي هذا الصدد نجده يقول « **في العدالة إنصاف يوافق الأشخاص على انتفاع أنفسهم من الأحداث الطبيعية والظروف الاجتماعية فقط حين يكون القيام بهذا من أجل المنفعة المشتركة** »[3].

ومنه نستنتج أنّ هذا المبدأ يقضي على الظلم ومظاهر التفاوت والأرستقراطية ويحقق بذلك العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات ويعطي تكافل و تعاون اجتماعي ويزرع روح التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع. وهذا المبدأ حقا يحتاج الى تجسيد واقعي تجريبي فمعظم المجتمعات تعيش اللاعدل وعدم الاستقرار في توزيع الثروات بشكل عادل .

وكما نجد رولز يرى بأنّ هذه المبادئ للعدالة تهتم بالقضاء على عدم التكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية وبهذا الصدد نجده يقول «**إنّ مبادئ العدالة تتضمن أسلوب توزيع الحقوق و الواجبات في المؤسسات الاجتماعية الأساسية والتي بواسطتها توصل الناس**

---

[1] - **جون رولز**، نظرية في العدالة، ص 141

[2] - المصدر نفسه، ص 141

[3] -المصدر نفسه، ص 142

إلى توزيع صحيح للخيرات »[1]. ومنه فعند تطبيق هذه المبادئ في البنية الأساسية وضمان توزيع عادل للحريات والمساواة في كل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الإنسان في المجتمع عندها فقط سوف نتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية.

كما يؤّكد على أنّ التوزيع الطبيعي لا يعدّ ظالما ولا عادلا فليس من الظلم أنْ يولد الإنسان في وضع معيّن في المجتمع، فالطبيعة هي التي تختار وليس الفرد هو الذي يقرّر ذلك، فما هو عادل أو غير عادل هي الطريقة التي تتعامل بها المؤسسات مع هذه الوقائع التي ليس للإنسان ذنب فيها. كما تطرح كذلك العدالة التوزيعية مشكل الاستحقاق والذي يتمثل في استحقاق الفرد للوضعية الاجتماعية التي ينتمي إليها أو الوظيفة التي يقوم بها في حياته والمهارات والقدرات التي سيكتسبها مع مرور الوقت .

ويجيب رولز **أنّ «الفرد يستحق هذه الأشياء ،ومن دون أي ريب أو شك وذلك في مجتمع حسن التنظيم ،عندما يفهم الاستحقاق كأهلية مكتسبة في ظروف منصفة .»**[2]

ونستنتج أنّ رولز لم يقدم العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية بل يعتبرها نظرية سياسية لا تطمح إلى بلورة أسس جوهرية للفعل الأخلاقي. وإنّما تكتفي بالكشف عن المبادئ الناظمة للعدالة داخل مجتمع تعددي جيد التنظيم تتصارع فيه وتتعايش مختلف تصورات الخير الجماعي.[3]

المبحث الرابع: العدالة كإنصاف باعتبارها مفهومًا سياسيًا ليبراليًا

1- الاستقرار السياسي الليبرالي

[1]- **أبو النور حمدي أبو النور حسن،** يوجين هلبرماس الأخلاق والتواصل، ص 223

[2]- **جون رولز**،العدالة كإنصاف، ص 204

[3]- **علي تتيات ومحمد بلعزوقي،** العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى "جون رولز، ص 123

يرى رولز أنّ المجتمع الديمقراطي الدستوري العادل بدرجة معقولة هو المجتمع الذي يجمع بين قيمتن أساسيتين وهما الحرية و المساواة .ويعبّر عنها بثلاث مبادئ مميزة فنرى أنّ المبدآن الأوّلان يتمثلان في الحقوق الأساسية والحريات والفرص، ويعطي لهذه الحريات أولوية يتميز بها النظام الديمقراطي الدستوري أمّا المبدأ الثالث فهو ضمان وسائل لكل أغراض ،تكفي لأن تمكّن المواطنين من أن يستخدموا حرياتهم استخداماً ذكيا وفعالا. ونرى أنّ هذه السمات من سمات النظام الديمقراطي الذي يستوجب معيار المعاملة بالمثل .[1]

ومن هذا المعنى نرى أنّه لتحقيق مجتمع ديمقراطي عادل يجب أن تتوفر فيه الحرية والمساواة اللتان يكفلهما الدستور باعتبارهم من الحقوق الطبيعية والأساسية التي يتمتع بهما الفرد ،إضافة إلى منح جميع المواطنين نفس الفرص، وهو ما يعرف بتكافئ الفرص لتحقيق العدل في المجتمع، وبالتالي نضمن للجميع معيار المعاملة بالمثل وتحقيق العدالة الاجتماعية في نظام ديمقراطي دستوري.

إضافة إلى ذلك نجد رولز يرى أنّه لتحقيق الاستقرار يجب على كل نظام دستوري أن يوفّر خمس شروط ألا وهي: **المساواة المنصفة في الفرص**، خاصة فرص التعليم والتدريب وإلاّ لن تستطيع جميع أفراد المجتمع أن يشاركوا في المناقشات حول العقل أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ثمّ **توزيع الدخل والثروة** على أسس سليمة بحيث تستوفي الشرط الثالث لليبرالية ويجب أن يكفل هذا التوزيع لجميع المواطنين جميع الوسائل الضرورية ليُحقّقوا استفادة فعّالة وذكيّة من حرياتهم الأساسية.[2]

غياب هذا الشرط يؤدي إلى ميل أصحاب الثروة والدخل إلى التحكم في من هم أقل حظا وإلى مزيد من السيرة على القوة لصالحهم و من ثمة يؤدي إلى اختلال في استقرار المواطنين. ونلاحظ أنّ هذا الشرط الذي وضعه رولز يجعل السلطة السياسية في عدالة

---

[1] -**جون رولز**، قانون الشعوب والعودة الى العقل العام، ص67،68

[2] - المصدر نفسه، ص68

وتتحقق المساواة والعدالة الاجتماعية وتقضي بذلك على نهب الطبقة الارستقراطية لأموال من هم أقّل حظاً في المجتمع كما تمنع من أن تكون هذه السلطة متمثلة لمصالحهم الخاصة على حساب مصالح عامة .

وكذا يتجلّى شرط آخر في أنّ **المجتمع هو الملاذ الأخير لتوفير فرص العمل** عن طريق الحكومة المركزية أو سلطات الحكم المحلي أوعن طريق سياسات اقتصادية واجتماعية أخرى.[1] فعدم الاحساس بالأمن في المدى الطويل وعدم وجود فرصة للحصول على عمل أو مهنة مناسبة لا يؤدي فقط إلى تدمير احترام الذات لدى المواطنين ولكنه كذلك يدمر إحساسهم بأنهم أعضاء ينتمون إلى نفس المجتمع. وللأسف نرى هذا الوضع يتجلى في هذا الوطن الذي نعيش فيه نحن اليوم وتعيشه معظم الدول العربية فأصبح الانسان اليوم يعيش في اغتراب تام عن وطنه وحتى عن ذاته بسبب هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفشّي البطالة لسوء تسيير الحكومات والمؤسسات السياسية والاقتصادية.

ويشترط رولز على الحكومات ومؤسساتها على ضرورة توفير فرص العمل لجميع الأشخاص، بحكم أنّهم مواطنون أحرارًا ومتساوين ينتمون إلى مجتمع واحد على أساس اجتماعي تشاركي عام ومتشابك. إضافة إلى ذلك نجد أنّ النظام الدستوري يجب أن يحقّق مطلب أخر والذي يتمثل في تأمين الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين باعتبارهم ينتمون لهذه الحكومة التشريعية فهم جزء منها. [2]

كما نجد المطلب الأخير والذي يتمثل في **التمويل العام للانتخابات** ولوسائل التأكيد من توافر المعلومات العامة عن المسائل التي تتعلق بالسياسات.[3] وهذا المطلب يوفر الأسباب التي يكون فيها ممثلي الشعب والمسؤولين الآخرين مستقلين بدرجة كافية عن المصالح

---

[1] -**جون رولز**، قانون الشعوب، ص68

[2] -المصدر نفسه، ص67

[3] -المصدر نفسه، ص 67

الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المعلومات التي يمكن على أساسها وضع السياسات وتقسيم المواطنون لهما تقيما جيداً وذكياً[1].

ومنه نرى أنّ هذه المتطلبات تقوم بتحقيقها مبادئ العدالة في جميع التصورات الليبرالية، التي تندرج داخل المثل الأعلى للعقل العام وخاصة الشروط الثلاث المتعلقة بحماية الحريات الأساسية وتحقيق المساواة والعدل داخل النظم الاجتماعية للحد من تفاقم اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. ومنه يتم تحقيق استقرار المجتمع الديمقراطي في نظام دستوري معقول يقوم على الاقرار بأهمية العقل العام.

إضافة إلى ذلك نجد أنّ المفهوم الليبرالي بتنظيمه الفعّال والهام للمؤسسات السياسية الأساسية يحقق متطلبات جوهرية تتعلق بنظام دستوري مستقر. وفي هذا نجد رولز يؤكد على ذلك من خلال قوله **أنّ**:«... **النظام الدستوري يثبت وإلى الأبد مضمون الحقوق الأساسية والحريّات وينتزع تلك الضمانات من البرنامج السياسي ويبعدها عن حساب المصالح الاجتماعية**»[2]

ومن هذا المعنى نجد أنّ استقرار النّظام الدستوري يكمن في احترام الحقوق الأساسية والحريات، كحرية الضمير مثلاً وحرية الرأي وحرية التعبير والحرية في المشاركات السياسية التي نجدها في كل برنامج سياسي ديمقراطي يكفله الدستور.

إضافة إلى ذلك نجد أنّ النظام الدستوري كما يقول رولز:« **صورته الفكرية المنطقية واضحة وسهلة نسبياً، ويمكن الاعتماد عليه بمصطلحاته ،كما أنّ مفهوم العقل العمومي الحر، يشجّع على الفضائل السياسية التعاونية**>> [(3)] .

---

[1] - **جون رولز**، قانون الشعوب، ص67

[2] - جون رولز، العدالة كإنصاف، ص 286

[3] -المصدرنفسه،ص387

ومن هذا المعنى فإنّ المفهوم الليبرالي الديمقراطي يكون مفهومه للنظام الدستوري مبني على العقل العمومي الذي يتمثل في المواطنين الأحرار والمتساوين في المجتمع كما نجده يقوم بتشجيع القيم والفضائل التعاونية لدى الأفراد فيكونون بذلك كجسد واحد يعيشون وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

ويرى رولز أنّ:«...**المجتمع الليبرالي الديمقراطي يكون مستقر عندما تكون المبادئ للأسباب الصحيحة مستقرة أي يكتسب فيه المواطنين بمرور الوقت إحساسًا بالعدالة يجعلهم على استعداد لقبول مبادئ العدالة والتصرف وفقاً لهذه المبادئ**»[1]. إذن ومن هذا المعنى فإنّ الاستقرار الليبرالي الديمقراطي يكون وفقاً لاحترام المواطنين مبادئ العدالة التي تم اختيارهم لها في الوضع الأصلي التي تسبقها دائمًا نظرة إلى سيكولوجية التعليم في المجتمعات الليبرالية الجيدة التنظيم.

كما يرى رولز كذلك أنّه « **نظرًا لأنّ مجتمع الشعوب الليبرالية، مجتمع مستقر للأسباب الصحيّة، فهو مجتمع مستقر فيما يتعلق بالعدالة وتعمل المؤسسات والممارسات بين الشعوب باستمرار على الالتزام بالمبادئ المناسبة للحق والعدالة، حتى لو استمر التغيير في العلاقات فيما بينها وفيما تحققه من نجاح على ضوء الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية** »[2] .

منه يتبين لنا أنّ المجتمعات الليبرالية عندما تسير وفق احترام مبادئ العدالة والتي تتجسد في الحريات الأساسية والمساواة وتحترم جميع حقوق المواطنين؛ فإنّها سوف تحافظ على استمرارية استقرارها كما تحقق بذلك العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

_2 مقاربة بين الليبرالية السياسية و الليبرالية الشمولية

[1] - **جون رولز**، قانون الشعوب، ص63

[2] -المصدر نفسه، ص 64

نجد رولز يرى أنّ هناك اختلافًا بين الليبرالية السياسية والليبرالية بوصفها فلسفة تُؤسس للحياة في كونها إيديولوجية شاملة فإذا كانت الليبرالية الشاملة تنطلق في تحديدها لما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعي والسياسي من تصور مسبق عن طبيعة الفرد والحياة الخيرة وتدافع عن الترتيبات السياسية باسم جملة من المثل الأخلاقية. نجد أنّ الليبرالية السياسية عند رولز لا تقبل ولا ترفض أي عقيدة شاملة خاصة، فهي تقرّ لهذه العقائد حقها في البحث عن الصدق الديني والأخلاقي والفلسفي، لكنها تفضل أن تكون على الحياد من النزاعات الجدلية تتجنب اعتماد أي نظرة شاملة معينة .[1]

يتبين أنّه في واقع التعددية المعقولة والظروف التاريخية الأخرى للعالم الحديث يكون المذهب الليبرالي منحازًا وبظلم ضد مفاهيم شمولية معيّنه في حالة بقاء المفاهيم الفردية وحدها وليس سواها في مجتمع ليبرالي، أو أنّها ساءت بشكل لا تقدّر في ظلّه الجمعيات المؤكدة على قيم الدين و المتحد الاجتماعي أنْ تزدهر وإذا كانت الظروف الآيلة إلى هذه النتيجة هي ذاتها ظالمة.[2] ومعنى هذا أنّ رولز يرفض المفاهيم الشمولية في ظلّ تعدّد الثقافات الاجتماعية والظروف التاريخية لكل دولة وخاصة إذا تعارضت هذه المفاهيم وإن كانت دينية أم أخلاقية أو اجتماعية مع المفاهيم الفردية للحريات الأساسية والمساواة وإلاّ أدّت كذلك للظلم بدل أن تؤدي إلى العدالة. وهنا نعطي مثال تدخل طائفة دينية معينة تعارض ثقافة العالم الحديث وترغب في إدراة حياتها العامة وتنشأ في هذه الحالة مشكلة تتعلق بتربية الأولاد التي يمكن أن تفرضها الدولة على المجتمعات .

ويرى أنّ المذهبان الليبراليان عند كل من ***كانط*** و***جون ستيوارت ميل***، يؤدّيان إلى القول بمتطلبات تصمم لتعزيز قيمتي الاستقلالية والفردية واعتبارهما كمثالين من المُثل العليا

[1] - **عارف عادل مرشد**،«الليبرالية السياسية عند جون رولز» ،أفكارثقافة مدنية، (مدرسة كلية الآداب)، ص18

[2] -**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص326

للحياة. [1] غير أنّ المذهب الليبرالي السياسي له هدف مختلف، فهو يطالب أن تشمل الأسرة تربية الأولاد على معارف أخرى مثل المعرفة بدستورهم وحقوقهم المدنية، كحرية الضمير مثلا لكي يتمكّنوا من أنَّ معرفة الارتداد عن الدين ليست جريمة قانونية. وإنما يكمن في طائفتهم الدينية.

كما يهدف المذهب الليبرالي السياسي إلى تشجيع الفضائل السياسية لاحترام الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي في علاقتهم مع باقي المجتمع. [2] فمبادئ العدالة عند رولز لم تعد تندرج ضمن تصور عام، يقوم على مثال أعلى ليبرالي جامع وشامل وإنّما أصبحت تشكل رؤية سياسية يمكن أن تقبل بها مذاهب واتجاهات فكرية وفلسفية ودينية. لا تقبل بالرؤية الفلسفية الليبرالية الشاملة كما نجدها عند كل من ***جون ستيوارت ميل*** و***كانط***، فالليبرالية السياسية على خلاف الليبرالية الشمولية فهي أكثر مواءمة لواقعة التعددية الأخلاقية التي تميّز المجتمعات المعاصرة . [3]

ومن هذه الزاوية نرى أنّ الأفراد لا يتفقون على مفهوم واحد جامع و مانع للقيم الأخلاقية بحكم تعدد ثقافاتهم وتاريخهم وإيديولوجيتهم فنرى أنّ معنى الخير يختلف من مجتمع إلى آخر ومن شخص إلى شخص آخر ولهذا نجد أنّه لا يمكن الاجماع والاتفاق على معيار ومفهوم واحد في ظل هذه التعددية، لكن مجبرون أن يتعايشوا داخل هذا المجتمع المتعدد لأرائهم.

كما يرى رولز أنّ الفصل بين هويتنا السياسية وهويتنا الخاصة، يجد مصدره في الطبيعة الخاصة التي تميز المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، إذ تتميز المجتمعات الديمقراطية الغربية المعاصرة بوجود عدد من المذاهب الشاملة المعقولة المتعارضة، دينية وفلسفية

---

[1] -**جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص326

[2] -المصدر نفسه،ص367

[3] - **عارف عادل مرشد**،الليبرالية السياسية عند جون رولز، ص 19

وأخلاقية ونجد أنّ المواطنين يدركون أنّهم لايستطعون الوصول إلى اتفاق أو حتى مجرد التوصّل إلى تفاهم متبادل على أساس مذاهبهم الشاملة المتعارضة، وهذه السمة التي تتسم بها المجتمعات الحرة يطلق رولز عليها اسم واقعة التعددية المعقولة، التي يعدّها سمة مرغوبًا فيها في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. لأنّها تعبّر عن التنوع البشري.[1] ومنه نرى أنّه لا يمكن التوصل إلى اتفاق جامع ومتبادل في ظلّ وجود اختلافات المذاهب الدينية والأخلاقية والفلسفية والإيديولوجية الموجدة في المجتمعات التي تتمتع بالديمقراطية والحرية.

إضافة إلى ذلك نجد رولز يقّر أنّ «**العدالة كإنصاف لا تبغي تشجيع الفضائل والقيم البارزة للمذاهب الليبرالية: مذاهب الاستقلال الذاتي والفردية أو أي عقيدة شمولية أخرى، فالعدالة كإنصاف تحترم مطالب أولئك الراغبين في الانسحاب من العالم الحديث وفقا لتعليمات دينهم بشرط أن يعترفوا بمبادئ المفهوم السياسي للعدالة ويقدّروا مُثله العليا السياسية المتعلقة بالشخص والمجتمع .**»[2]

ومن هذا المعنى فإنّ العدالة كإنصاف تهدف إلى الوصول لمجتمع ليبرالي ديمقراطي من دون الاضطرار أن يتخلى المواطنون عن قناعاتهم وتوجهاتهم الخاصة؛ في ظل تصور أخلاقي أو فلسفي أو ديني شامل، فهذه القناعات من الصعب أن تتفق ولذلك فمن المعقول الاتفاق عن مبادئ العدالة السياسية تكون محايدة إزاء هذه المسألة .

كما نجد رولز يقّر بأنّه من غير المعقول استعمال السلطة السياسية لفرض وجهة نظرنا الذاتية الشمولية، الأخلاقية أوالفلسفية أوالدينية وهذا الاعتماد يجب أن نؤكّد أنّه صحيح وعقلاني.[3] كما نجده يرى أن« **بإمكانية ادخال العقائد الشاملة المعقولة ومناقشتها في العقل العام، فللناس في أن يفعلوا ذلك لما فيها من فائدة، هي إعلام المواطنين بعضهم**

[1]-**عارف عادل مرشد**، الليبرالية السياسية عند جون رولز، ص19

[2] - **جون رولز**، العدالة كإنصاف، ص 327،328

[3] - المصدرنفسه،ص 371

الآخر عن الجهة التي جاءوا منها، والأساس الذي بحسبه هم يؤيدون المفهوم السياسي العام للعدالة»[1]. ومن هذا المعنى فيمكن أن ندرج العقائد الشاملة المعقولة والتي تتمثل في العقيدة الدينية والفلسفية أو الأخلاقية وأن نناقشها في العقل العام لأنها تعود بالفائدة على المواطنين وتعلمهم عن ثقافاتهم وانتماءاتهم التي جاءوا منها، وتمنح للمواطنيين فهمًا أعمق لوجهات نظرهم المتعددة والمختلفة، لتعطي بذلك نتيجة تتمثل في تعزيز القوى العامة للاستقرار.

إضافة إلى ذلك نجد أنّ رولز يقول«...**السلطة السياسية تكون في النظام الديمقراطي سلطة العموم أيضاً أي سلطة المواطنين الأحرار والمتساويين من حيث هم يؤلّفون جسماً تعاونياً**» [2]. فعندما يكون لكل مواطن نفس الحصة في السلطة السياسية ويكونون في مساواة تامة فمن هنا يمكن ممارسة السلطة السياسية بشرط يكون المواطنين موافقون عليها علانية في إطار عقلهم العام، ومن هنا يتمثل مبدأ المشروعية الذي يجب أن تحققه العدالة كإنصاف.

ومن هنا يؤكد رولز أنّه«**إذا كان على الأشخاص الأحرار والمتساوين أن يتعاونوا سياسياً على قاعدة الاحترام المتبادل، فلابدّ أنْ نُسوّغ استعمال سلطتنا السياسية والتعاونية والقمعية، عندما تكون تلك المسائل الجوهرية في خطر وذلك في ضوء العقل العام**>>.[3] ومن هنا فالأشخاص وفقًا لهذا العقل العام هم معنيون إزاء المسائل التي تتعلق بمبادئ الدستور الجوهرية ومسائل العدالة. فمعظم الأمور تكون السلطة فيها غير مهتمة بالرغم من أنها تهمها، كمثلاً قانون الضريبة والقوانين المنظمة للملكية وقانون حماية البيئة والسيطرة على التلوث.....الخ.

---

[1] -جون رولز، العدالة كإنصاف ،ص 222،223

[2] -المصدر نفسه، ص223

[3] - المصدر نفسه، ص 224

إذن العقل العام في هذه الحالة يعد بمثابة صورة التفكير المنطقي الملائم للمواطنين المتساويين، الذين يفرضون كجسم تعاوني قواعدهم بعضهم على بعض، مدعومة بعقوبات تضعها سلطة الدولة.

إضافة إلى ذلك نجد أنّ العقائد الشاملة دينية كانت أم غير ذلك فبإمكانها المشاركة في المناقشات السياسية في المجتمع في أي وقت أرادت ذلك، لكن بشرط أن تقدم هذه المذاهب أسباباً سياسية تتفق والعقل العام لتأييد المبادئ التي تطرحها، وهذا الشرط يعد ملزم لكي تشارك هذه المذاهب في المناقشة السياسية في المجتمع. [1]

كما نجد كذلك في كتابه قانون الشعوب يؤكد على ذلك من خلال قوله أنّ: «**المذاهب الشاملة المعقولة، دينية كانت أم غير دينية، يجوز لها أن تشارك في النقاش السياسي في المجتمع في أيّ وقت، شريطة أن تقدّم خلال هذا النقاش أسباباً سياسية وليس أسباباً تعتمد على صحتها على تلك المذهب ذاتها.**»[2].

نستنتج من هنا أنّ الليبرالية السياسية عند جون رولز تنشأ من واقعتين واقعة التعددية المعقولة من جهة، وواقعة السلطة السياسية في النظام الديمقراطي التي تمثل مواطنين أحرار ومتساويين من جهة أخرى، ومن هاتين الواقعتين تنشأ المشروعية السياسية الليبرالية.

[1]- عارف عادل مرشد، الليبرالية السياسية عند جون رولز، ص21

[2]- جون رولز، قانون الشعوب، ص203

الفصل الثالث:

نقد نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز

المبحث الأوّل: نظرية العدالة عند رولز على محك النقد

1. نقد اليمين الليبرالي(نوزاييك) للفكر الرولزي
2. نقد اليسار الاشتراكي(أنطونيو نغري) للفكر الرولزي

المبحث الثاني: نقد هابرماس للفكر الرولزي

المبحث الأول: نظرية العدالة عند رولز على محك النقد

بالرغم من أهمية الأفكار التي بلورها رولز في نظريته عن العدالة كإنصاف والمكانة التي حظي بها. إلاّ أنّنا نجده لم يسلم من الانتقادات من طرف العديد من فلاسفة ومفكري عصره وسنعرض هنا بعض الآراء الانتقادية الموجة للفكر الرولزي ونخصّص مبحث ليوجين هابرماس وانتقاداته لرولز، نظرًا لمكانته ومعاصرته .

_1 نقد اليمين الليبرالي(روبرت نوزييك) للفكر الرولزي

يعدّ روبرت نوزاييك (1938-2002) من الفلاسفة الذين نقدوا نظرية العدالة عند رولز وهذا من خلال الاشارة إلى أنّ رولز قد غالى في تقديره لمبادئ المساواة والحرية وانتهاك حق التملك من خلال زيادة الضرائب على الأثرياء بغية مساعدة الفقراء في المجتمع.[1] وينطلق نوزاييك من الحرية الفردية كمبدأ أوّلي للحق الانساني وفي هذه النقطة يتفق مع رولز إلا أنّ الاختلاف بينها يأتي حول منظور العدالة اتجاه توزيع الثروات والممتلكات.

فيرى "نوزاييك" أنّ تأسيس الطرح الرولزي على أولوية الذات على حيازتها ومعطياتها المسبقة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى التوزيع العادل والحد من التفاوت القائم والسماح فقط بالحالات التي تعود بالنفع على الأفقر من الناس، يعدّ في نظر نوزييك انتهاكا للاستقلال الذاتي واحترام الشخص القائم بذاته، وهذا هو الذي يشكّل جوهر التوجه الذي تقوم الليبرتارية (*) والليبرالية الجديدة بإحيائه وتكريسه بقوة. [2] كمالا يؤمن بشرعية إعادة

---

[1] - **نور الدين علوش**، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص84

[2] -محمد عثمان محمد، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر، ص283،284

***الليبرتارية:**هي فلسفة الحرية ويسميها البعض"مذهب مؤيدي الحرية"وهي المذهب السياسي والفلسفي الذي من أولوياتها الحفاظ على الحرية الفردية ويدعو إلى التحرّر وإزالة القيود المفروضة على الفرد من قبل الدولة والمجتمع كالعادات والتقاليد، ويؤمن الليبرتاليون أنّ الفرد يملك نفسه وله الحرية في التصرف فيها وفي ممتلكاته.ووثق أوّل استخدام

التوزيع وفق مبدأ الفرق كما أقّره رولز لأنّه يتناقض مع مبدأ الحرية الليبرالية باعتبارها عدم تدخل في شؤون الغير وخرقه اياه .

كما يرى كذلك أنّ عدّ قدرات الفرد ومواهبه ملكًا للآخر فيه نوع من تقييد الذات كذوات حرة وفصلها عن مواهبها و حيازتها و قدرتها و سماتها المميزة [1]. فباعتبار الانسان يتمتع بالحرية الفردية المطلقة فلا يحق لأيّ أحد مهما كانت صفاته ومكانته أن يتدخّل في شؤونه و كيفية التصرف في ممتلكاته .

غير أنّ "رولز" استطاع تبرير هذه النظرة باعتبار أنّ الملكية الاجتماعية المشتركة تقوم وفق فلسفة أخلاق الواجب، لهذا فليس هناك انتهاكًا لكرامة الشخص ، بصفته ذاتاً تمثل غاية في ذاتها، لاوسيلة من الوسائل و بالتالي اشتراك أعضاء المجتمع بعضهم في طبيعة بعض من حيث هم ذوات لها البنية التكوينية ذاتها فيرى أنّ الناس يتواضعون وفق مبدأ الفرق باعتباره مبدأ التوزيع العادل فيمثل تقاسم وتبادل أعباء ومنافع بعضهم البعض ليمثلوا بذلك تعاون اجتماعي نافع مشترك تحت اسم العدالة كإنصاف .

وعلى رغم من تماسك هذه الرؤية التي طرحها رولز ،إلاّ أنّ نوزاييك يواصل تشكيكه في الطرح، ولاسيما بخصوص العدالة التوزيعية التي تقوم على مبدأ الفرق واعتباره الحل العادل لتصحيح الأوضاع غير العادلة ، وإنّما الحل العادل وفقاً لنوزاييك يكمن في شكل من أشكال الحرية الطبيعية الذي تنص على التملك الذي ينادي به في نظريته في العدالة والتي يتمثل في أنّ الشخص يستحقّ امتلاك ما تحصّل عليه بشكل عادل.[2]

[=]للمصطلح**الليبرتاري** عام 1789عندما كتب وليام بلشام والذي يندرج معناها المؤيد والمدافع عن الحرية بشكل خاص في الميادين السياسية والاجتماعية.

[1]-**محمد محمود عثمان**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص285

[2] **عبد الله المطيري**،روبرت نوزيك سؤال العدالة،«جريدة الشرق الأوسط»الصفحة:فضاءات،العدد 12828(السبت 11 يناير 2014)، ص1

كما يرى أنّ الدولة التي تشرف فقط على تطبيق العقود بين الناس وتحفظ الأمن لا أكثر، لا يحق لها فرض ضرائب لتوفير خدمات صحية أو تعليمية أو أي شيء آخر، فهذه الأمور تترك للناس يقومون بها حسب توافقهم، فليس لأحد فرض ضريبة على الآخرين من هذا النوع فالعمل الاجتماعي يأتي طواعية وليس بالإجبار. [1]

ومن هذا المعنى نرى أنّ فرض الضريبة من هذا النوع تجعل كل هذه الأعمال الاجتماعية مجبرة غير طوعية ومخيرة منتهكة لحرية الأفراد وممتلكاتهم .

كما نجد أنّ نوزاييك ليس ضد مساعدة الفقراء كما أقرّها رولز لكنّه ضدّ فرض هذه المساعدات على الأغنياء بالإجبار. كما يرى كذلك أنّ فرض الدولة ضرائب تعيد من خلالها توزيع المصادر داخل المجتمع فإنّها تفرض على هذا المجتمع الحركة في سياقات ثابتة تتعارض مع حرية الأفراد ومع حقهم في التملك، فللفرد إذن حرية الاختيار يتحمل مسؤوليته وليس هناك مبرر للدولة في الأخذ من أموال الأغنياء ومنحهم للفقراء باسم تحقيق العدالة.[2]

ونرى من خلال رؤية نوزاييك أنّه يريد تأصيل توجهه الليبرالي القائم على« **مبدأ دعه يعمل**» الجذري اللذي تقول بها الليبرالية الجديدة باعتبارها امتدادًا ايديولوجيًا للفلسفة الليبرالية التي يمثلها أكبر تمثيل [3] .

نرى أنّ نقد نوزاييك للفكر الرولزي قد انطلق من نزعته الليبرتارية المتشددة التي تنادي بالحرية الفردية وحب التملك والتفاوت وتنكر بذلك الملكية الاجتماعية ونرى بالرغم من هذه الانتقادات ذات التوجهات الإيديولوجية إلا أنّ مكانة رولز تبقى ذات أهمية عظيمة وخاصة

---

[1] - **عبد الله المطيري**، روبرت نوزييك سؤال العدالة، ص1

[2] - المرجع نفسه، ص2

[3] -**محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص288

نظريته في العدالة التوزيعية التي من خلالها يتحق العدل والتوازن داخل المجتمع.

2_: نقد اليسار الإشتراكي(أنطونيو نغري) للفكر الرولزي(1933):

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم «***أنطونيو نغري***»* أنّ نظرية رولز أتاحت السبيل لقيام حالات اللامساواة بصورة واسعة النطاق، بحكم أنّها تنطلق من خلفية صورية قوية تخفي حنينًا للتأسيسات الأنطولوجية القصوى، بالرغم من أهميته في التخلص من المقاربات الوظيفية السائدة للعدالة، القائمة على نمط العقلانية الأداتية للحداثة الرأسمالية دون النكوص إلى نمط جديد من نظريات للحق الطبيعي أو إلى النزعة النسبية الاجتماعية.[1] ومن هذا المعنى يتضح لنا أنّ نظرية رولز قد أتاحت نوع من إحالة اللامساواة في المجتمعات والحد من التفاوت وذلك بعودته إلى خلفية صورية تتجسّد في الرؤية الكانطية وفكرة الاستقلالية والحرية الأساسية المتساوية التي تحقق العدالة.

لكن بالرغم من ذلك فنظريته هذه لا تخلو من العيوب والانتقادات والنقائص فحسب نغزي فإنّ نسق رولز البرهاني يعاني من عدة اختلالات خطيرة تتبع من مفهوم الوضعية الأصلية الذي يتسم بالغموض وعدم الدقّة، كما يرى أنّ رولز لم يحدد طبيعة الخيرات الأولية التي تتمحور حولها هذه الوضعية، مما يجعل غاية المبادئ المفضي إليها للعدالة عرضية و اجتماعية.[2]

إضافة إلى ذلك وفي نفس هذا الاتجاه، نجد العديد من النقاد يتمثل موقفهم بخصوص الموقف الأصلي وما ينطوي عليه من جهالة المتفاوضين بأوضاعهم التي يعيشون فيها. فيروا أنّ هذا الحجاب يُعجز المتفاوضين عن التفاوض وبالتالي سوف يُعجزهم عن الوصول

***أنطونيو نيغري**"Antonio Negri": هو فيلسوف إيطالي ولد سنة 1933 ببادوفيا، وهو سياسي وبروفيسور درس في جامعة باريس وأتقن اللغتين الايطالية والفرنسية .

[1] -**نور الدين علوش**، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص84

[2] - المرجع نفسه، ص84

إلى أيّة نتيجة أو اتخاذ قرار.[1] وعلى غرار ذلك هناك من ينتقد الطريقة التي تتم بها المفاوضات في هذا الوضع الأصلي فعندما يلتزم المتفاوضون جانب الحيطة يتبع كل منهم ذلك المبدأ الذي ينص على أن يراعي أوضاع ذوي الامتياز الأدنى خشية أن يكون هو من بينهم عندما يرفع عنه حجاب الجهالة ويتعرّف على حقيقة وضعه، ليس هناك ما يفرض اطلاقا على المتفاوضين أن يلتزموا، بل لعلّهم سوف يلتزمون باستراتيجيات أخرى تدعو إلى قدر من المغامرة والحطية ومتى التزموا بهذه الاستراتجيات الجديدة، فإنّ النتائج التي سيتوصلون إليها ستختلف عن مبدأي العدل الرولزي بين الذين تم التوصل إليها من خلال إستراتجية الحطية والأمان.[2]

المبحث الثاني: نقد يورغن هامبرماس للفكر الرولزي

انطلاقًا من الأهمية التي حظيت بها نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز، خاصة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فإنّنا نجد مجموعة من الفلاسفة قد اهتموا بأفكار رولز السياسية، ونخص بالذكر يورجين هابرماس الذي ينتمي إلى المدرسة النقدية الاجتماعية، أو إلى الجيل الثاني من مدرسة فرانكفورت، فهذا الفيلسوف قد أعجب بالمشروع الفلسفي لرولز، إذ نجده يتقاسم معه مقاصده أمّا انتقاداته فلا تصُّب في عمق هذا المشروع الفلسفي، بل في بعض النقاط حول كيفية تطبيق هذه النظرية في الواقع، وسنعرض هنا هذه الانتقادات التي اعتبارها "رولز" بناءة في إعادة نظره في كتابه العدالة كإنصاف، وقبل الحديث عن هذه الانتقادات لابد من الإشارة باختصار إلى انطلاقة كلا المفكرين المعاصرين.

[1]- **أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج**، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ص151

[2]-المرجع نفسه، ص151

يتبّن أنّ كل من هابرماس و رولز ينحدران من تقليدين فلسفيين متباينين فنجد هذا الأخير ينظر للعدالة الليبرالية السياسية التعاقدية بالتأصيل المثالي الذي يمثّله الوضع الأصلي على أسس أخلاقية واجبية (كانطية)، في سياق يسود فيه الفكر النفعي محاولاً تأكيد الفلسفة السياسية لوصفها حقلاً للتفكير في المجال الجامع العام، الذي يتميز من المجال التعددي الخاص الذي يُعدّ سمة أساسية في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة. في حين "هابرماس" ينحدر من مدرسة فرانكفورت والتي تتدرج في سياق الكانطية والماركسية والهيجلية الجديدة التي إشتغل على تطويرها إلى جانب التأصيل لمشروع الفعل التواصلي غير الافتراضي. وتأكيده بوصفه فكرة تأسيسية في فلسفته عموماً وفي تنظيره للعدالة وانتقاده الطرح الرولزي خصوصاً .[1]

لقد انطلق هابرماس في انتقاداته لجون رولز في عدّة نقاط أساسية من بينها: فكرة الوضع الأصلي فنجده يتساءل: « **كيف يمكن للمواطنين الذين يفترض أنّهم يتمتعون بالاستقلال الذاتي أن يمثّلوا الأطراف المقيدين لهذا الاستقلال، فالمواطنون ذو قوى أخلاقية تجعل منهم مُحترمين مطالب الآخرين ومصالحهم، بدافع من حسهم بقيمة العدالة والقيم السياسية الأخلاقية عموماً، في حين يكون الأطراف مقيدين بفعل حجاب الجهل الذي يفرض شروطه على التفكير العقلاني على الرغم من أنّهم يفكرون في ظلّه بأنانية عقلانية وباللامبالاة المتبادلة.** »[2]

كما أنّ هابرماس يعتقد بأنّ هؤلاء الأطراف المشاركين في الوضع الأصلي ماداموا مجرد ممثلين لمصالح الآخرين في مناقشتهم التي ينطلقون فيها من الأنانية العقلانيّة. فهم بذلك يبقون عاجزين عن المحافظة على المصالح العليا لممثليهم لأنهم يفتقدون لمسألة

[1] -**محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص320

[2] - المرجع نفسه، ص 321

أساسية وهي عدم قدرتهم على تبادل وجهات نظرهم المختلفة كما يفعل المواطنون العاديون في الوقت الذي يدافعون عن عدالة جيدة بناءًا على فكرة تحقيق لما هو جيد للجميع.[1]

ويرى أنّ المشاركين في الوضع الأصلي لا يهتمون ببعضهم البعض بل كل مايهمّهم هو احترام اتفاقياتهم مستقبلاً في ظل نظام محكم التنظيم سيعيشون فيه، ولذلك اعتبر هابرماس أنّ الأطراف في هذه الوضعية لديهم حس صوري للعدالة فلا تهمهم العلاقات بين بعضهم البعض. ولهذا السبب نجده يطالب رولز بضرورة نزع هذا الحجاب عن المشاركيين في الوضعية الأصلية، لأنّ الدفاع عن المصالح العامة قد يزعزع الذّات عن أنانيتها ومركزيتها وبذلك نجده يقولك:« **من الواضح أنّ الوضعية الأصلية هي في النهاية صرح يسمح للفيلسوف بأن يؤسس حدوسًا أخلاقية عميقة لكن ذلك لا يعفيه البتة من ضرورة تسويغ السبب الذي بنى على أساسه موقفه الأصلي بهذه الطريقة، و خاصة وأنّنا لا نرى ماهي المصلحة العقلية التي قد يُحقّقها المواطنون بفعلهم المعقول هذا** » .[2]

وبذلك نجد هابرماس قد طالب بأخلاقيات المناقشة الذي أتى بها كبديل للوضعية الأصلية، بحيث يكون الأطراف في إطار مناقشة فعلية يتبادلون معارفهم مع بعضهم البعض. ويتنازلون عن بعض مصالحهم قصد الوصول إلى اتفاقية مشتركة، لتكون هذه المناقشة مشروعة وهذا ما يطلق عليه هابرماس بالنشاط التواصلي والذي يتمثل في مناقشة أو حوار بين مختلف الذوات المشاركة في التواصل داخل سياق العالم المعيش ومن خلال هذه المناقشة بين الذوات نرى أنّه لكل شخص له الحرية والقدرة على الكلام [3].

---

[1] -**محمد عبد السلام الأشهب**،«العدالة السياسية مناظرة هابرماس-رولز»، ضمن سؤال العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة، ص133

[2] - المرجع نفسه، ص137

[3] - **عطيات أبو السعود**،«نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس»، ضمن مجلة أوراق فلسفية، كتاب غير العدد 10(الجيزة، مركز النيل،2004)، ص322

فمن هذه المناقشة والتواصل يتمكن كل شخص من التعبير والاعتراف بمزاعم أو مطالب الصدق المتفق عليها في هذا النشاط التواصلي الذي لا يتحقق إلا بواسطة اللغة باعتبارها عملية تواصل بين البشر في العالم المعيش. [1]

ومنه يتبين لنا أنّ هابرماس له تصوّر مختلف فهو لا يرى مثلما يفعل رولز بأنّ الوسيلة الافضل للوصول الى مبادئ العدالة والمعايير عمومًا تكمن في البدء من وضع أصلي تخيلي يقوم فيه أفراد معزوليين باختيار هذه المبادئ على أساس قرار عقلاني فالأولى عند هابرماس هو الانطلاق من الذّاتية المشتركة أومن الوضع البينذواتي لأنّ الذاتية المشتركة المتأسسة على عملية التواصل والمحاجّة تكفي لتحديد الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فبواسطة هذا النقاش العقلاني الذي يعرض فيه كل طرف أفكاره وأرائه ذات الصلة بموضوع النقاش، فيسعى إلى اقناع الأطراف المشاركة فيه، مع استعداده للتخلي طوعا عن أيّ فكرة يبيّن النقاش الحجاجي عدم صوابها، ومنه تكون تكون هذه الاتفاقات التي يتم التوصل اليها معبّرة على الفهم العقلاني المشترك بين الأفراد[2] .

ونجد أنّ الانتقادات التي قدّمها هابرماس للوضع الأصلي لا يهدف من خلالها إلى الغاءه وإنّما يسعى إلى الابتعاد عن هذا النموذج الأصلي وتعويض هؤلاء المشاركين الافتراضين الذين يُوجدون وراء حجاب الجهل بأشخاص أخلاقيين يجتمعون في مناقشة حقيقة وفي هذا نجده يقول: « **سنضع حدًا لفكرة أنّ أشخاصًا يتصرفون تبعًا لمصالحهم الأنانية العقلانية وليكون من اللازم عليهم أن يتخذوا قرارات معقولة أو أخلاقية بدل قرارات مستندةً إلى نظرية الاختيار العقلاني**»[3].

---

[1] - **عطيات أبو السعود**، «نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس»، ص322

[2] - **حسام الدين درويش**،«العدالة بوصفها اعترافًا»،تبين:العدد1\2(صيف،2013)،ص 116

[3] -**محمد عبد السلام الأشهب**، «العدالة السياسية مناظرة هابرماس- رولز»، ص 135

ومن هذا المعنى يتبين لنا أنّ هابرماس يطالب بالمشاركة الفعلية التي تتجسّد في الحياة الواقعية و تكون فيها المناقشة بين الأشخاص فعّالة بدلاً من المشاركة الافتراضية الذين يجهلون فيها الأشخاص هوياتهم كل انتماءاتهم العرقية والثقافية ولا يدركون معظم الأمور البسيطة التي تتعلق بحياتهم، فالفعل التواصلي عند هابرماس هو الذي « **يحدد العلاقات الاجتماعية داخل الفضاءات العمومية القائمة على المناقشة بحكم اعتباره تفاعل بين ذاتين قادرتين على الحوار ويلتزمان بعلاقات شخصية عن طريق اللغة ومنه يعتبر التواصل و التبرير هما أساسا الفعل التواصلي فهو لا ينفصل عن نظرية المناقشة**»[1]

كما نجد نقطة أخرى من الانتقادات والتي تتمثل في تقديم رولز للحقوق الانسانية الأساسية في الدولة الدستورية العادلة على الشرعية الديمقراطية وهو الأمر الذي يُخل بالمواءمة بين هذه الحقوق ومقاربة الأقدميين، أيّ المقاربة الجمهورية التي يأخذ رولز بها.[2] وبهذا نجده يعترض من منطلق الديمقراطية التشاورية على الليبرالية السياسية لرولز بخصوص تصورها للحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطن في ظلّ الدولة الذي يحكمها نوعًا من الحق والقانون. فربط الحقوق الأساسية عند الليبراليين بالدستور كأسمى قانون هو الذي دفع هابرماس لانتقاد كل التيار الليبرالي في الفلسفة الأمريكية عمومًا.[3]والليبرالية السياسية عند جون رولز خصوصًا. لأنّ هذا الأخير ظلّ يدافع عن الحقوق الذاتية الخاصة التي ينصّ عليها الدستور بوصفه قانونًا أسمى .

فنجد رولز ظلّ يعطي الأولوية للحريات الأساسية للمحدثين والمتمثلة في حرية الاعتقاد والتفكير على حساب حريات القدامى المتمثلة في المشاركة السياسية للمواطنين في الفضاءات العمومية، فهذه المقاربة لا تعطي حلا حسب هابرماس لمشكلات الاستقرار في

---

[1] - **أبو النور حمدي أبو النور حسن**، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، ص188

[2] - **محمد عثمان محمود**، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص323

[3] - **محمدعبد السلام الأشهب**، «العدالة السياسية مناظرة هابرماس- رولز»، ص139

ظلّ واقع التعددية. فالحريات والحقوق الأساسية مثل حرية الضمير والملكية التي نجدها مجسّدة في المبدأ الأول من مبادئ العدالة لجون رولز، تبدو للعيان أنّها غير منسجمة مع المقاربة الجمهورية التي تقول بأولوية المشاركة السياسية بوصفها حقا يجعل المواطن مستقلا بذاته باعتباره عضوا في هذه الجمهورية و يحقق الخير السياسي العام المتمثل في الاستقرار الاجتماعي السياسي .[1]

ومنه فالاعتراض الذي يعيبه هابرماس على رولز يكمن في التوجه الفلسفي لهذا الأخير في العدالة السياسية إذ نجده يفضّل نمطًا من الحقوق المدنية مقابل الحقوق الاجتماعية وحقوق المشاركة فهذه الأخيرة هي التي تكسب المواطنون استعمال عقولهم في الفضاءات العمومية، ولهذا نجد هابرماس يؤكد في تصوره للعدالة على ضرورة تمتّع المواطنين بكل حقوقهم الأساسية وحقوقهم في المشاركة الفعّالة واسعة النطاق ما دام أنّ الشعب هو سيد نفسه في تقرير مصيره [2].

إضافة إلى ذلك نرى أنّ هابرماس يقرّ بعدم إمكانية تسوية دافع التعددية والاختلاف الديمقراطي في الدولة الدستورية عبر افتراضات تعاقدية مثالية كما افترضها رولز[3]، وإنّما تتحقق الديمقراطية حسبه وفق التواصل الفعلي وأخلاقية المناقشة، فالعلاقة التواصلية تقييمية لأنّها تعتمد على قيم أخلاقية ثابتة، يمكن الاتفاق عليها وهي تجريبية لأنّها مستمدة من تجارب يومية تعبر عن العالم المعيش.[4]

إذن نجد أنّ هابرماس يربط الديمقراطية بنظرية المناقشة التي تعبر عن الفعل التواصلي، بحيث يمكن للمواطنين فيه التعبير عن أرائهم وأفكارهم وانتماءاتهم الثقافية

---

[1] - **محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص324

[2] - **محمد عبد السلام الأشهب**، «العدالة السياسية منظارة هابرماس-رولز»،ص140

[3] - **محمد عثمان محمود**، المرجع نفسه، ص 324

[4] - **أبو النور حمدي أبو النور حسن**، يوجين هابرماس الأخلاق و التواصل، ص 190

والعرقية. باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هويتهم للوصول لاقتراحات وحلول مقبولة من طرف الجميع.[1] ومنه يرى هابرماس أنّ هذا النموذج من الديمقراطية لا يتحقق إلا إذا ارتبط بالمناقشات العمومية و قد طرح ثلاث نماذج من الديمقراطية والذي تتمثل في ***النموذج الليبرالي***: وتكمن وظيفته الديمقراطية في برمجة الدولة داخل المصالح الاجتماعية،وتكون بذلك مجرد إدارة تشكل البنيات الاجتماعية من خلال اقتصاد السوق يُكوّن بين الأفراد والأشخاص العالم الاجتماعي. ونجد ***النموذج الجمهوري***: والذي يقوم بتكوين الرأي العام والإرادة داخل الفضاء العمومي الذي لا يتوقف على اقتصاد السوق، بل على المناقشة العمومية التي تتم داخل البرلمان؛ وهي بنية مستقلة هدفها التفاهم. بالاضافة إلى ***النموذج التداولي***: الذي يكتسب إمكانية تجريبية تأخذ في الحسبان تعدد أشكال التواصل التي من خلالها تتكوّن إرادة جماعية .[2] ومن هذه المعايير للديمقراطية نرى أنّ هدف هابرماس هو تأسيس شمولية تتحقق بفعل التواصل والاندماج بين الثقافات .

وعلى خلاف نظرية هابرماس يعتبر رولز أنّ الليبرالية السياسية ليست نظرية اقصائية لأنّها من الناحية الايديولوجية تتميز بالحياد تجاه رؤى العالم المتضاربة فيما بينها بحكم بناءها العقلي وعدم ادعائها الحقيقة، فرولز يدافع بذلك على الليبرالية السياسية كبديل قادر على تأسيس تصور عادل للعدالة، فالحق في العدالة السياسية لابدّ أن يتمخض عنه حق في العدالة الاجتماعية.[3]

إنّ هذه الانتقادات الموجهة لرولز نرى أنّ في مجملها هي تعبيرا عن نزعة فلسفية شاملة لا تتعامل مع العدالة بوصفها إنصافًا، بما ينسجم مع منطقها العام ومفاهيمها التأسيسية والمجال الليبرالي السياسي الذي تشتغل ضمنه، فالفلسفة السياسية تشتغل بصورة

---

[1] - **عطيات أبو سعد**،«نظرية الفعل التواصلي عند هابرماس»، ص345

[2] - المرجع نفسه، ص354

[3] - **محمد عبد السلام الأشهب**،«العدالة السياسية مناظرة هابرماس –رولز» ص142

مستقلة عن المذاهب والعقائد الشاملة فهي ليس كما تناولها هابرماس الذي نجده يتبنى مذهبًا شاملاً .[1] فنظريته حول الفعل التواصلي يتعدى مجال الفلسفة السياسية إلى مجالات أخرى كالعلوم الانسانية والاجتماعية واللغوية، ونجد في هذا السياق رولز في أحد اعتراضاته الرئيسية على انتقادات هابرماس يقول :« **تشمل نظرية الفعل التواصلي لهابرماس كنظرية شمولية مجالات أخرى غير مجالات الفلسفة السياسية ؛ وهدف نظريته هو تقديم عرض عام لمفاهيم الدلالة الحقيقة والصلاحية وهي نظرية مُنصبّة على العقل النظري و كل الأشكال المختلفة للعقل العملي»**[2]

إذن نجد هابرماس قد انطلق من نقده لجون رولز من نزعته الأخلاقية الشمولية التي جسدّها في نظرية الفعل التواصلي ،لكن بالرغم من هذه الانتقادات التي تعرضت لها نظرية رولز إلاّ أنها تبقى من أهم الدراسات الفلسفية السياسية التي شهدها العصر المعاصر متمركزة على فكرة العدالة السياسية و الاجتماعية داخل مجتمع ليبرالي سياسي حسن التنظيم كنموذج لمجتمع ديموقراطي فكما يقول رولز: <<**أنّ سعي الديموقراطية هو تحقيق العدالة الاجتماعية بهدف ايجاد ترتيب يعزز مبادئ الحرية الليبرالية مع تقديم حماية أفضل للمساواة في الحرية.**» [3]

[1] - **محمد عثمان محمود**، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، ص325

[2] - **محمدعبد السلام الأشهب**، المرجع نفسه، ص 142

[3] - جون رولز، نظرية في العدالة، ص7

الخاتمة

لقد توصلنا في الأخير من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات يمكننا ادراجهم فيما يلي:

_ انطلق جون رولز في تأسيسه لنظرية العدالة كإنصاف من تعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد الاجتماعي التي نجدها عند كل من هوبز ،لوك و روسو ،وتجسيده لفكرة الحرية والمساواة كما هي.كما ارتأى للعودة إلى التأصيل الكانطي في العديد من الأفكار التي أقامها على أسس أخلاقية عقلية مثالية كفكرة الواجب التي تقتضي المعاملة بالمثل فيجب أن نعامل الإنسان كغاية في ذاته وليس مجرد وسيلة. كما جسدّ مشروع السلام الدائم في كتابه قانون الشعوب.

_ يسعى رولز من خلال نظريته في العدالة كإنصاف إلى خلق توازنات جديدة من الحرية والمساواة تقوم على أسس أخلاقية وإصلاح التصدعات التي آلت إليها الليبرالية ومسوغاتها الشرعية .و اخراج هذه المجتمعات الديمقراطية من حالات الجشع والقهر واللامساواة واللاعدل التي شهدتها في ظّل سيطرة الأفكار النفعية البراغماتية.

- قدم رولز بديلا عن المذهب النفعي الذي يراه سبب أزمة هذه المجتمعات وانتشار الظلم والذي يتمثل فيما أسماه نظرية العدالة كإنصاف الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق عدالة اجتماعية .

- بُنيت نظرية العدالة كإنصاف عند رولز على مبادئ يتم تطبقيها في البنية الأساسية و التي تتمثل في مبدأ حفظ الحريات الأساسية والتي لها الأولوية على المبادئ الأخرى باعتبارها من الحقوق الطبيعية للإنسان .ومبدأ التفاوت أو اللامساواة والذي ينقسم إلى مبدأ الاختلاف الذي يهدف من خلاله إلى تسوية التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بحيث تكون أعظمها نفعًا لأقل المستفيدين أو الطبقة الأقل حرمانا وحظّا،ومبدأ تكافئ الفرص الذي يترتب عليه مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع تحت شروط المساواة العادلة.

-اهتمّ رولز بالعدالة التوزيعية وأعطى لها مكانة في مشروعه الفلسفي لنظرية العدالة كإنصاف وذلك من خلال توزيع الخيرات و الثروات الاقتصادية على طبقات المجتمع بحيث تكون الطبقة المستفيدة هي الطبقة التي تعيش الفقر والحرمان وتكون بذلك هذه الثروات موزعة بشكل عادل على الفئة الأكثر عوزًا وهذا لضمان تحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات ؛والقضاء على الطبقات الكادحة التي تعيش الأوضاع المزرية وتعاني في صمت.

- يهدف رولز من خلال نظريته إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع الديمقراطي في نظام دستوري معقول ،يقوم على المعاملة بالمثل كما يحترم الحقوق الأساسية للفرد كالحرية التي يكفلها الدستور، وتحقيق المساواة والعدل داخل النظم الاجتماعية للحد من تفاقم اللامساواة الاجتماعية والسياسية.

- تهدف العدالة كإنصاف إلى الوصول لمجتمع ديمقراطي دون أن يتخلى المواطنون عن قناعتهم وتوجهاتهم الخاصة، في ظّل تصور أخلاقي أو فلسفي أو ديني شامل فمن الصعب لهذه القناعة أن تتفق، ولذلك لا يمكن التوصل لاتفاق شامل وجامع في ظّل وجود هذه المذاهب الدينية والأخلاقية والفلسفية والإيديولوجية الموجودة في المجتمعات التي تتمتع بالديمقراطية والحرية.

-العدالة كإنصاف ترفض أن يكون لأي مذهب فلسفي أو أخلاقي أو ديني الحق الأعلى في تحديد معنى الخير الإنساني الأبدي.كما ترفض أيضا توزيع الخيرات المادية على أساس النجاح الفردي أو المهارة الفردية وحدها كما يرى النفعيون، لأنها تهدف إلى توزيع عادل بين جميع طبقات المجتمع و خاصة الطبقة المحرومة.

ونستنتج أنّه بالرغم من أهميّة المشروع السياسي والفلسفي لجون رولز الذي قدمه كبديل للاتجاه النفعي الذي سيطرت أفكاره واكتسحت العالم كله وتجلت مظاهره في الانحرافات

والظّلم واللاعدل. والذي يمكن لهذا المشروع أن يقدّم حلا لهذه الأوضاع التي تعيشها دول العالم المعاصرة ومن بينها الدول العربية والإسلامية. إلا أنّ تطبيق هذه النظرية وتجسيدها وممارستها على أرض الواقع يبقى بعيد المنال، في ظّل سياسة حكم وسلطة تسعى دائمًا إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب دول أخرى.فالجري وراء المصالح هدفها الوحيد والصراع من أجل البقاء، والبقاء للأقوى هو شعارها. وتنادي بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة فليس هناك دولة تحب مصلحة دولة أخرى ما لم تكن لديها مصالح مشتركة معها .وبهذا يبقى مشروع رولز والحل الذي قدمّه في نظرية العدالة كإنصاف للقضاء على مثل هذه الشعارات البراغماتية مجرد نظرية تجريدية مثالية يحتفظ بها في الأرشيف كمعظم النظريات التي سبقته أو التي تزامنت معه وتعالج مسائل أخلاقية وسياسية واقتصادية بإمكانها أن تخفف الأزمة الذي يعيشها الإنسان المعاصر. وتحقق العدالة الاجتماعية الذي يطمح إليها كل فرد وبالتالي تبقى هذه النظريات بالرغم من مكانتها وفكرها وأثرها مجردّ نظرية جوفاء ما لم يتم تحقيقها وممارستها على أرض الواقع .

قائمة المصادر والمراجع

أ- **المصادر**

1_رولز جون، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل،منشورات عويدات السورية للكتاب، دمشق،2011

2- _____ ،العدالة كإنصاف اعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مشورات المنظمة العربية للوحدة،بيروت،2009

3-_____ ،قانون الشعوب ،ترجمة محمد خليل، ط1،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2007

ب -المراجع

1-أبو النور حمدي أبو النور حسن، يورغن هابرماس الأخلاق والتواصل، اشراف عبد الحليم عطية، دارالتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2012

2- جونستون ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012 .

3- هوبز توماس، الليفياثان، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، ط1، دار الفرابي، أبو ظبي، 2011

4- كانط ايمانويل، نقد العقل العملي، ترجمة غانم هنا، المنطقة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

5-_____،تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، مراجعة عبد الرحمن بدوي، ط1، منشورات الجمل، ألمانيا، 2002.

6- _____، مشروع السلام الدائم، ترجمة د.عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، 1952.

7-كينيث مينوج وأنطوني دي كرسبني، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة نصار عبد الله، اشراف سمير سرحان،الهيئة العامة للمكتبة،الاسكندرية 1996

8-لوك جون ، الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي، ترجمةمحمد شوقي الكيال، د.ط، مطابع الاعلانات الشرقية، د.ت.

9- ميل جون ستيوارت، النفعية، ترجمة سعاد شاهرلي حرار ومراجعة هيثم الناهي، ط1،المنطقة العربية للترجمة، بيروت، 2012.

10- محمود محمد عثمان، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

11- ساندال مايكل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، مراجعة الزبير عروس وعبد الرحمن بوقاف، ط1، المنظمة العربية للترجمة، 2009.

12- سكحال بلعيد، المحاورة الاجتماعية رولز- نوزاييك، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2016.

13-عبد القادر بليمان، الأسس العقلية للسياسة، للسياسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

14- علوش نور الدين، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

15- فرانسو دورتي جان، فلسفات عصرنا، ترجمة ابراهيم صحراوي، ط1،دارالعربية للعلوم، منشورات عويدات، بيروت،2009.

16- روسو جاك جون ،العقد الاجتماعي ومبادئ القانون السياسي، ترجمة عبد العزيز لبيب، ط1، المنطقة العربية للترجمة، بيروت، 2011.

17- روسو جاك جون، خطاب في أصل التفاوت وأسسه بين البشر،ترجمة بولس غانم،تعليق وتقديم عبد العزيز لبيب،المنطقة العربية للترجة، بيروت، 2009.

18- روس جاكلين ، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة وتقديم عادل العوا، ط1، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت،2001 .

ج- المعاجم والموسوعات.

I. **المعاجم:**

1-مذكور إبراهيم: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرة، القاهرة، 1983.

II. **الموسوعات:**

1- لالاند أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، اشراف أحمد عويدات، ط2، منشورات عويدات، 2001.

د- المجلات والدوريات.

1-أبو السعود عطيات، «نظرية الفعل التواصلي» ضمن مجلة أوراق فلسفية، كتاب غير دوري، العدد10،مركز النيل،2004

2- بوشومة عبد الرحمن، نظرية العدالة عند جون رولز،الطبعة الأوروبية،يوم 01-06-2009، نقلا عن الموقع www.maghress.com/aladabia.

3-درويش حسام الدين،«العدالة بوصفها اعترافا»، دراسة مفهومية أولية، تبيّن،العدد2/1، صيف 2013.

4-محمد بلعزوقي وعلي تتيات، «العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية، المجلد 28،5،2014

5-مرشد عادل عارف، «الليبرالية السياسية عند جون رولز»،أفكار ثقافة مدنية، مدرسة كلية الآداب.

6-المطيري عبد الله، «روبرت نوزاييك»، جريدة الشرق الأوسط، صفحة فضاءات، العدد12828، السبت 11 يناير 2014.

7- فتح الدين عبد اللطيف ،« نظرية القانون والعدالة بين كانط ورولز»، ضمن كتاب سؤال العدالة في الفلسفة السياسية المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2014 .

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

المقدمة.....أ-د

الفصل الأول: المرتكزات الفكرية- الفلسفية لنظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز.....6

المبحث الأول:الوضعية الأصلية وعلاقتها بالحالة الطبيعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي.....6

1. نقد الحالة الطبيعية عند توماس هوبز.....6
2. نقد الحالة الطبيعية عند جون لوك.....9
3. نقد الحالة الطبيعية عند جون جاك روسو.....12

المبحث الثاني:نقد فكرة الواجب والحرية عند كانط.....16

1. الحرية.....17
2. الواجب من أجل الواجب.....18

المبحث الثالث:نقد رولز للاتجاه النفعي.....21

الفصل الثاني:نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز.....29

المبحث الأول:مفهوم العدالة وأهم مبادئها 29

1. مفهوم العدالة 29
2. أهم مبادئها 32

المبحث الثاني:ايبستيمولوجية الوضع الأصلي وحجاب الجهل.....41

1. الوضع الأصلي.....41

2. حجاب الجهل.....45

المبحث الثالث:أنواع العدالة وعلاقتها بالعدالة التوزيعية.....48

1. أنواع العدالة.....48
2. أهمية العدالة التوزيعية.....48

المبحث الرابع:العدالة كإنصاف باعتبارها مفهومًا ليبراليًا سياسيًا.....52

1. الاستقرار السياسي الديمقراطي.....52
2. مقاربة بين الليبرالية السياسية والليبرالية الشمولية.....56

الفصل الثالث:نقد نظرية العدالة كإنصاف عند جون رولز.....63

المبحث الأول:نظرية العدالة عند جون رولز على محك النقد.....63

1. نقد اليمين الليبرالي(نوزابيك) للفكر الرولزي 63
2. نقد اليسار الاشتراكي(أنطونيو نغري).....66

المبحث الثاني: نقد يورغن هابرماس للفكر الرولزي.....67

خاتمة.....78

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس